

**تقرير**  
**مشروع الدراسة المسحية للمشروعات الاجتماعية**  
**الموجهة للنهوض بالمرأة العمانية**

إعداد

أ.د/ عايدة فؤاد النبلوي

د/ سلطان بن محمد الهاشمي

**مقدمة:**

من الطبيعي النظر إلى أوضاع المرأة العربية عموماً والعمانية على وجه الخصوص بأنها ليست بمعزل عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في مجتمعها. فما تزال المرأة في المجتمعات الإسلامية تساهم بكل طاقاتها في رعاية بيتها وأفراد أسرتها، فهي الأم التي تقع على عاتقها مسؤولية تربية الأجيال القادمة، وهي الزوجة التي تدير البيت وتوجه اقتصادياته، وهي بنت أو أخت أو زوجة، وهذا يجعل دور المرأة في بناء المجتمع دوراً لا يمكن إغفاله أو التقليل من خطورته.

ومن المعروف أن قدرة المرأة على القيام بهذا الدور تتوقف على نوعية نظرة المجتمع إليها والاعتراف بقيمتها ودورها في المجتمع، وتمتعها بحقوقها وخاصة ما نالته من تثقيف وتأهيل وعلم ومعرفة لتنمية شخصيتها وتوسيع مداركها، ومن ثم يمكنها القيام بمسؤولياتها تجاه أسرتها، وعلى دخول ميدان العمل والمشاركة في مجال الخدمة العامة أيضاً (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2005: 2).

وهنا حدد التقرير الأول للتنمية الإنسانية العربية 2002 الصادر عن الأمم المتحدة: أن التنمية التي لا تشارك المرأة فيها تنمية معرضة للخطر وعدم المساواة بين الجنسين في المواطنة والحقوق القانونية يشكل أكثر مظاهر الإجحاف تفشياً في أي مجتمع لأنها تؤثر عملياً على نصف عدد السكان. وقد حددت أوجه القصور الأساسية للتنمية البشرية في: اكتساب المعرفة، والحريات السياسية، وحقوق المرأة التي أعاققت مسيرة التنمية الإنسانية في أرجاء المنطقة العربية. لذا فقد خصص تقرير التنمية الإنسانية العربية 2005 للنهوض بالمرأة العربية من أجل التحقيق الكامل لطاقت المرأة العربية كافة، وذلك يبدأ بتمتعها بحقوقها الإنسانية. وقد حمل التقرير على التحفيز والموازرة للغة خطاب دينامي جديد. وقد اهتم التقرير بقضايا المرأة في البلدان العربية دونما تمييز، ووضع الطابع الإنشائي للمساواة في الحقوق والقدرات والفرص في السياق التاريخي، والثقافي، والديني، والمجتمعي، وفي الإطار الاقتصادي السياسي أيضاً (تقرير التنمية الإنسانية العربية 2005: 6).

وفي هذا السياق تطورت المفاهيم والسياسات والمناهج فيما يخص مسألة التنمية والقضايا المرتبطة بالمرأة والأسرة والمجتمع، ابتداء من مفهوم الرعاية الاجتماعية وانتهاء بمفهوم التمكين، وتطورت تبعاً لذلك مفاهيم تنمية المرأة وأدوارها الثلاثة، الإنجابية والإنتاجية والاجتماعية (نعمة 2002).

لذا يتطلب الأمر مزيد من إدماج المرأة في التنمية وضع خطط واعية بأوضاع النساء المختلفة، بحيث تصبح النساء جزءاً من جهود التنمية الأساسية، ووضع استراتيجيات لاعتبار النساء مشاركات ومستفيدات من خطط التنمية. حيث أن تحسين أوضاع النساء بإتاحة الفرص أمامهن للمشاركة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهذه العملية تقود إلى إحداث تغيير جذري في أوضاع المرأة (Charmes & Wieringa, 2003: 425).

ومن ثم، فإن المنظور المبني على النوع الاجتماعي عامل أساسي في جعل الصحة والتعليم والمشاركة الاقتصادية والسياسية وغيرها محاور للتنمية الأساسية. وبناء على ذلك فإن ضمان المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بتوفير فرص التعليم وإمكانية أخذ القرارات يلعب دورا هاما في تقليص الفقر، كما إن المساواة تمكن جميع أفراد المجتمع من المساهمة في تنميته. حيث أكدت الدراسات والبحوث أن تعليم النساء والفتيات يؤدي إلى تخفيض نسبة وفيات الحمل والولادة ووفيات الرضع، كما أن تطبيق منظور النوع الاجتماعي يؤدي إلى تفهم أفضل لأدوار النساء والرجال فيما يتعلق بصحة الفرد والمجتمع مما يساهم في تحسين الصحة ككل (Ibid:420-424).

وفي إطار الاهتمام بالمرأة العمانية، أشار تقرير التنمية البشرية (عمان 2003) إلى أن الاهتمام بأوضاع المرأة من القضايا الهامة للتنمية البشرية المستدامة، كون المرأة جزءا حيويا في المجتمع يعاني بعض مظاهر الحرمان والتهميش قد يصل للاستبعاد جراء عمليات التمييز بين الجنسين. وهذا الأمر لا يؤثر على المرأة فقط، بل يمتد إلى أعضاء آخرين في الأسرة، ومن ثم المجتمع (وزارة الاقتصاد الوطني، 2003: 155-156).

وفي صدد عرض التقرير حول المشروعات الاجتماعية الموجهة للنهوض بامرأة العمانية، سوف نحاول أن نقرب من رصد أوضاع المرأة العمانية في وقتنا الراهن تمهيدا لعرض نتائج الدراسة المسحية في المجال الاجتماعي، في إطار مشروع أكبر يتبع منظمة المرأة العربية يتعلق بالدراسات المسحية في المجال الاجتماعي.

وفي سبيل تحقيق ذلك، تم الإطلاع على ما توفر من التراث العلمي الاجتماعي، واستخلاص مضامين بعض نصوص النظام الأساسي للدولة، وبعض النصوص التشريعية. هذا فضلا عن نتائج المسوح الوطنية، فضلا عن التقارير الرسمية المنشورة سواء الدولية أو الإقليمية أو الوطنية. وفي إطار استقصاء الواقع المعاش، تم إجراء دراسة ميدانية تعتمد بداية على استبيان المشروعات الاجتماعية، هذا فضلا على الملاحظة والمقابلة، وذلك في إطار استخدام مدخل (طرق التقييم السريع) Rapid Assessment Procedures. وقد تم اختيار عينة المشروعات الاجتماعية عن طريق المسح الشامل عن طريق المعاينة بشكل عشوائي مع مراعاة تمثيل كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. وكانت العينة النهائية 50 مشروعا.

وبناء على ما تقدم سوف يشمل العرض محورين هما:  
المحور الأول: تطور أوضاع المرأة العمانية  
المحور الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية

## المحور الأول: تطور أوضاع المرأة العمانية

تتحد الأطر المرجعية المحددة للسياسات الاجتماعية الموجهة نحو المرأة العمانية في مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، ومنظومة القيم والأعراف العربية والإنسانية والتراث الحضاري والثقافي، ونصوص النظام الأساسي للدولة في التأكيد على أن "الأسرة أساس المجتمع يحميها القانون"، و"المساواة بين الرجل والمرأة في ميادين الحياة المختلفة"، وتوجيهات **جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم حفظه الله** والتي تحث على أن إبعاد المرأة عن لعب دور حيوي في حياة البلاد يعني إبعاد نصف إمكانيات وطاقات البلاد (وزارة التنمية الاجتماعية، 2009).

هذا فضلاً عن كافة التشريعات الوطنية التي تهتم بحماية الحقوق الإنسانية للمرأة، والعهود والمواثيق والإعلانات والاتفاقيات الدولية، وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة، وما أفضت إليه نتائج المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، بأهمية ترجمة رؤية منهاج عمل بيجين إلى استراتيجيات وخطط عمل للنهوض بالمرأة العمانية. واستناداً على التزام السلطنة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي انضمت إليها السلطنة عام 2005 (جامعة الدول العربية، 2009).

وتبعاً لهذه القاعدة نجد التشريع العماني قد تناول الأمور الخاصة بحياة المرأة وترتيب الأحكام الملائمة لها تبعاً لمبدأين أساسيين:

- المساواة بين الرجل والمرأة ( كقاعدة عامة ) ، وهذا النهج نلمسه في كافة التشريعات العمانية التي تؤكد على المساواة بين الجنسين في الحقوق الأساسية وفي العمل والتعلم والحق في التملك وفي الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية والمشاركة السياسية.
- مراعاة الطبيعة الفطرية للمرأة، حيث أخذ المشرع في الاعتبار طبيعة المرأة وتكوينها الفسيولوجي وأفرد للمرأة أحكاماً خاصة ضمن القوانين المنظمة للعمل والرعاية الاجتماعية.

ومواكبة لتوجيهات جلالته، حدد النظام الأساسي للدولة رقم ( 96/101 ) الصادر بتاريخ 1996/11/6، فضلاً عن النظم القانونية والقضائية قاعدة ساوت بين الرجل والمرأة في إطار الشريعة الإسلامية والأعراف والتقاليد الاجتماعية، مما أضفى على الدور التنموي للمرأة شرعية تواجد بما لا يدع مجالاً لإغفال هذا الدور. حيث تضمنت نصوص التشريعات الوطنية العديد من البنود تكفل مساواة المرأة بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فقد نص النظام الأساسي للدولة في المادة (17) منه مبدأ المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات العامة، وعدم التمييز بينهم بأي شكل من الأشكال المعروفة ومن ضمنها الجنس أو النوع. كما نص على أن التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع ترعاه الدولة وتسعى لنشره و تعميمه، وهذا الحق مكفول للجنسين. وكفل النظام الأساسي للدولة حق المرأة في التملك والاستثمار بمالها والتصرف به، وهو حق مكفول للمرأة متزوجة أو غير متزوجة.

وفيما يتعلق بالحقوق السياسية، فقد كفل التشريع العماني للمرأة الحق في الانتخاب والترشيح بعضوية مجلس الشورى منذ عام 1994، كما تم تعيين 14 من النساء في مجلس الدولة. كما أن للمرأة الحق في الحصول على الوثائق اللازمة لإثبات الهوية كالبطاقة الشخصية وجواز السفر.

في هذا الإطار هناك جملة مراسيم وقرارات سياسية هامة في إطار تمكين المرأة، منها ما يتعلق بإنشاء لجنة وطنية لشؤون الأسرة في عام 2007 ترأسها وزيرة التنمية الاجتماعية، كما أنشئت دوائر التنمية الأسرية في مختلف مناطق السلطنة. وهنا تطبق السلطنة مبدأ اللامركزية في تناول قضايا المرأة. كما بدأت السلطنة في مواجهة مشكلة الاتجار بالمرأة، فاستحدثت قوانين خاصة بتجريم التصرفات المرتبطة بالاتجار بالنساء والفتيات، حيث استحدثت قوانين خاصة بتجريم التصرفات

المرتبطة بالاتجار بالنساء والفتيات وصور الاستغلال المختلفة. حيث أنشئت لجنة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في عام 2008 (وزارة التنمية الاجتماعية، 2009). وفي مجال زيادة المشاركة السياسية للمرأة، سمح بزيادة عدد النساء في القوة المعينة أو المنتخبة في المجالس النيابية والمجالس البلدية. كما تصدت السلطنة لمشكلة العنف ضد المرأة وكسرت حاجز الصمت إزاءها، فقامت بتحريم ختان الإناث. وتم أيضاً تعديل بعض التشريعات لضمان مساواة المرأة مع الرجل في مجال العمل، خاصة في قانون الخدمة المدنية لتمكين المرأة من التوفيق بين دورها الإيجابي ودورها الإنتاجي، وقوانين التأمينات والمعاشات وضريبة الدخل (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2009: 7-25).

وفي هذا السياق، يمكن رصد مدى انعكاس التطورات التشريعية على مؤشرات أوضاع المرأة العمانية، وذلك بهدف تلمس ديناميات التغيير على مسار التنمية البشرية المستدامة بالنسبة للمرأة العمانية. فعلى مستوى المؤشرات الديموجرافية، فقد شهدت سلطنة عمان تغيرات ديموجرافية واضحة بين تعداد (2003/93) ذات تأثيرات على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقد بلغ إجمالي عدد السكان (23401815) نسمة في تعداد 2003، بمعدل نمو سكاني قارب 2%. وهنا نلاحظ انخفاضاً في معدل النمو السكاني مقارنة بمعدلات النمو السكاني التقديرية السابقة عن بداية التعداد (النبلاوي، 2009: 34). وقد بلغ معدل النمو بين العمانيين (1.8%)، وهذا نتيجة ارتفاع العمر عند الزواج الأول، ودخول المرأة سوق العمل، ومن ثم انخفاض معدل الخصوبة. وقد جاء نصيب الحضر من السكان (71.5%)، بينما الريف (28.5%)، كما ارتفع أمد الحياة إلى 73.4 سنة ويزداد نوعاً بين الإناث (المرجع السابق: 35-36).

وقد شهد توزيع السكان العمانيين بحسب النوع ثبات نسبي بين عام 2003 حتى 2008 سواء من حيث التقارب بين صغار السن، وتزايد النساء بين كبار السن، ففي تقديرات عام 2007 سجل اختلاف نحو زيادة الإناث (58%) بين صغار السن وتزايد الرجال (52%) بين كبار السن (وزارة الاقتصاد الوطني، 2008: 65).

كما انخفض معدل الخصوبة الكلية في السلطنة بشكل ملحوظ خلال الأعوام السابقة، ليصل إلى (3.14%) عام 2005 بعد إن كان (9.87%) في الفترة (1976-1985). وقد أوضحت نتائج التعداد السكاني 2003 أن هذا المعدل يختلف وفقاً لمنطقة الإقامة والحالة التعليمية للمرأة (المرجع السابق: 37).

كما أن هناك تحسناً نوعاً في المؤشرات الصحية على الرغم مما سجلته البيانات من تراجع نوعاً خلال عامي 2007 و2008 خاصة في معدل الوفيات الخام، ومعدل المواليد الخام، وتوقع الحياة عند الولادة مع ملاحظة التباين بحسب النوع لصالح النساء. وقد أوضحت الدراسات أن سوء التغذية عند الأطفال أقل من 5 سنوات منتشر إلى حد ما، ويعزى إلى عدة عوامل منها: سوء تغذية الأمهات، حيث تصل نسبة النساء الحوامل المصابات بفقر الدم إلى (37%)، والعادات الغذائية الخاطئة، ونقص الوعي بشأن المتطلبات الغذائية، وضعف مستوى الرعاية المقدمة للطفل، وذلك نتيجة كبر حجم الأسرة مع انخفاض مستوى دخلها، وتقارب الولادات، وارتفاع عدد الأطفال الأقل من 5 سنوات في الأسرة الواحدة. كما تسهم في هذه المشكلة بشكل ملحوظ الظروف البيئية كتلوث مياه الشرب والإصابات المتكررة بالإسهال، حيث بلغت معدلات الإصابة بالإسهال في الأطفال أقل من 5 سنوات حوالي (0.3%) في السنة. وكذلك انتشار أمراض الجهاز التنفسي الحاد والمعدية عند الأطفال دون الخامسة، والتي وصلت إلى (1.5%) في السنة عام 2005. هذا فضلاً عن انتشار الأمراض المعدية والطفيلية (وزارة الصحة، 2005).

أما بالنسبة للحالة الاجتماعية، تشير بيانات تعداد 2003 أن نسبة العزوبية بين العمانيين (15 وأكثر) تزداد بين الرجال (52.75%) وبين النساء، وتزيد نسبة المتزوجات بين النساء قليلاً (47.41%) عن نسبة الرجال (44.83%). وتتنخفض نسبة العزوبية بين النساء والرجال مع تقدم العمر، لكنها تبقى أعلى بين الرجال عما هي بين النساء في جميع فئات الأعمار. وهذا يعود إلى الزواج المبكر نسبياً لدى النساء كبار ومتوسطات العمر مقارنة بالرجال (اللجنة الوطنية للسكان، 2007: 32). وبقراءة البيانات، يتضح تزايد معدل تأخر سن الزواج بين النساء مقارنة بالرجال، حيث سجلت زيادة بين تعدادي 2003/1993 لغير المتزوجين حوالي (17.2%) بين النساء، (13.1%) بين الرجال. وانخفضت نسبة المتزوجات بمعدل (13.6%) بين النساء، و(12.0%) بين الرجال.

كما سجلت البيانات انخفاض نسبة فئة (مطلق/أرمل) حيث كانت (8.6%) 1993، انخفضت إلى (6.4%) في عام 2003، مع ملاحظة انخفاض نسب الترميل بين النساء من (10%) إلى (7.5%). كما أوضحت المؤشرات الاجتماعية من واقع تعداد 2003، أن نسبة المطلقات من النساء (15 سنة فأكثر) بلغت (2.88%) أي حوالي 29 في الألف، وهذا المؤشر مرتفع نسبياً في سياق المجتمع العماني المعاصر، الذي ما يزال يدعم ويحافظ على استقرار الأسرة في سياق الأعراف الاجتماعية والمعايير الثقافية. كما انخفضت نسبة المطلقات اللاتي لم تعاودن الزواج من (3.9%) إلى (2.9%)، وانخفضت نسبة الرجال المطلقين والباقيين بدون زواج من (2.1%) إلى (1.4%) وذلك خلال الفترة (1993 حتى 2003) (اللجنة الوطنية للسكان، 2007: 3-5).

ودلت البيانات إن عدد الزوجات في العصمة لا تعد ظاهرة اجتماعية منتشرة بين العمانيين في السلطنة، فقد أشارت نتائج تعداد 2003 إلى أن (93.5%) من إجمالي الذكور المتزوجين لديهم زوجة واحدة فقط، أي أن نسبة الرجال العمانيين المقترن بأكثر من زوجة (5.8%). وهذا رقم له دلالاته، وخاصة أن جيل الآباء وقبلهم كان التعدد لديهم شائعاً ومنتشراً، وكان تعايش الزوجتين في بيت واحد جزءاً من سمات المجتمع العماني قبل ثلاثة أو أربعة عقود. وربما تعود انخفاض النسبة إلى الجانب الاقتصادي وتغير نمط الحياة الاجتماعي.

ولا يزال زواج الأقارب شائعاً في المجتمع العماني، حيث أن 52% من النساء دون 50 سنة من العمر متزوجات من قريب لهن (39% من ابن العم أو ابن الخال و13% من أقارب آخرين). (نتائج المسح الصحي الوطني 2000 (المرجع السابق: 18-35).

أما بالنسبة للأسر التي ترأسها نساء، فقد أظهرت نتائج التعداد 2003 بأن الأسر التي ترأسها نساء تشكل (14.06%) من إجمالي عدد الأسر العمانية، والملاحظ أنه لا يوجد اختلافات كبيرة بين القرى والحضر، أما بحسب المناطق نلاحظ أن حوالي خمس الأسر التي ترأسها نساء في المنطقة الشرقية ثم تليها المنطقة الوسطى بحوالي (15%) من الأسر وقد يعود ذلك إلى الهجرة الداخلية، حيث تعتبر المنطقة الشرقية من المناطق المرسله للسكان (المرجع السابق: 38).

وإذا انتقلنا إلى مؤشرات وضع المرأة من ذوات الدخول الضعيفة، يمكن بداية التعرف على بيانات المرأة المستفيدة من معاش الضمان، يتضح أن هناك تدرج بين فئات النساء المستحقة للضمان وفق شروط قانون الضمان الاجتماعي، وتأتي في المقدمة المرأة المطلقة، ثم الأرمال والبنات غير المتزوجات.

وهناك حالات أخرى تستحق معاش الضمان ولكن لا ينطبق عليها شروط الاستحقاق كما وردت في قانون الضمان الاجتماعي. هذا فضلاً عن عدم كفاية دخل الضمان في مواجهة احتياجات الأسر الضمانية مما يحول دون خروجها من دائرة الفقر. هذا الأمر يحتاج لآليات إعادة دراسة راتب الضمان وآليات أخرى، تساعد النساء على تنمية قدرتها في توليد دخل يكفي احتياجاتها، على الرغم من تزايد عدد المشروعات الصغيرة، إلا أنها لا تغطي كافة الفئات المستهدفة في الواقع.

أما بالنسبة لمؤشرات التعليم، فقد حققت السلطنة نجاحا كبيرا في إدماج الإناث في المراحل التعليمية المختلفة، وسدت بذلك جانبا كبيرا من فجوة النوع في مجال التعليم. حيث اقتربت حصة الإناث في التعليم في مطلع عام 2000، وزادت على نصف المقبولين في التعليم الجامعي عام 2003 (51.6%) (وزارة الاقتصاد الوطني 2003: 106).

وباستقراء البيانات يتضح أن النساء زدن عن الرجال في نسب الأمية حيث شغلت حوالي ثلثي عدد الأميين (67%)، كما زادت عن النصف في فئة الحاصلين على الثانوية العامة (51%). وقاربت النصف في فئة الإعدادية والكليات المتوسطة والفنية (45%)، ثم التعليم الجامعي فأعلى (41%)، وانخفضت نسبة الحاصلين على الابتدائية (38%). وهذا يعكس أن المرأة رغم نسب الأمية إلى أنها عندما أتيح لها المجال للتعليم واصلت وأصبحت الفجوة لصالحها نوعا كما دلت البيانات.

بما أن انخفاض معدل الأمية ذات مغزى على مسار التنمية البشرية ومن المؤشرات التعليمية الهامة. فقد شهدت السلطنة جهودا رسمية وأهلية لمحو الأمية أدت إلى خفض نسبة الأميين (في الفئة من 15 سنة فأكثر) من (41.2%) عام 1993، إلى (22%) عام 2003، إلا أن الفجوة ما تزال بارزة بين النساء والرجال، حيث شكلت النساء الأميات أكثر من نصف السكان الأميين عام 2003.

وفي إطار مؤشرات النشاط الاقتصادي، يلاحظ تركيز للسياسات التنموية الجاري تنفيذها في السلطنة على تحقيق التكافؤ بين الجنسين وتعزيز مشاركة المرأة في التنمية الشاملة في مختلف أوجه الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. حيث أن التحولات الديموجرافية التي صاحبت مراحل التنمية المتعاقبة في السلطنة أدت إلى اتساع حجم القوى العاملة، ومن ثم نطاق فرص العمل والاستخدام، وزيادة الاستثمار في تنمية الموارد البشرية، حيث تطور نظام التعليم، والتدريب والاستخدام الأمثل للقوى العاملة؛ وذلك سعيا لمزيد من مشاركة المواطنين في الاقتصاد الوطني، وفتح مجالات عمل جديدة للمرأة، وإحلال العمالة العمانية محل العمالة الوافدة في إطار برنامج وطني لتعمير وظائف القطاعين العام والخاص.

وتشير بيانات أوضاع القوى العاملة في السلطنة، أن هناك مؤشرات جديرة بالتسجيل كارتفاع معدل التمثيل النسبي لقوة العمل العمانية في سوق العمل. حيث أشارت البيانات أن المعدل في عام 1993 (38.6%) ازداد إلى (50.7%) من إجمالي قوة العمل في السلطنة في عام 2003. كما حظيت المرأة العمانية بارتفاع ملحوظ في معدل مشاركتها في سوق العمل من (8.6%) في عام 1993 إلى (22.2%) عام 2003. وهذا بطبيعة الحال نتاج التعليم والتدريب، ومن ثم الاندماج في سوق العمل. (اللجنة الوطنية للسكان، 2007: 105).

وتوضح مؤشرات العمالة من 2001 وحتى 2007، أن حصة النساء لا تزال منخفضة جداً بين موظفي القطاع الخاص والخدمة المدنية، على الرغم من تزايد العدد، ففي حين كانت نسبة النساء في عام 2001 (30.6%) من المشتغلات في الخدمة المدنية، ارتفعت خلال سبع سنوات إلى حوالي (37%). أما في القطاع الخاص سجلت حوالي (17%) في عام 2007، وهذا يعطي مؤشرا أن القطاع الخاص لا يزال يفضل الذكور على الإناث، وكذلك فإن بيئة العمل في هذا القطاع غير مريحة أو جاذبة للنساء.

وجدير بالذكر، أن العمل في الخدمة المدنية يمثل الخيار الأول للمرأة العمانية، على الرغم من دخولها القطاع الخاص، إلا أن قطاع الخدمة المدنية (الحكومي) يوفر ظروف عمل ملائمة للمرأة العمانية (ساعات العمل والإجازات وغيرها) مقارنة مع القطاع الخاص، ويأتي اختيارها للعمل في الشركات، والبنوك وبعض القطاعات الأخرى هو الخيار البديل في حالة إخفاقها في الحصول على الوظيفة في قطاع الخدمة المدنية. ومن غير شك أن محدودية فرص العمل المتاحة حاليا للمرأة في

الخدمة المدنية، مع التشعب الحاصل في مجال التعليم والصحة التي تمثل أكثر القطاعات استيعاباً للمرأة العاملة، أدت إلى زيادة إقبال المرأة العمانية للعمل في القطاع الخاص. وفيما يتعلق بظاهرة الباحثين عن عمل، تشير بيانات القوى العاملة إن خلال عام 2008 وصل عدد الباحثين عن عمل إلى (116404) من الجنسين. بلغت نسبة النساء (23.5%) والرجال (76.5%). أما الباحثين عن عمل لأول مرة فغالبيتهم من صغار السن من الجنسين، أي حوالي (87.1%) أقل من 35 سنة. وسجلت النساء (25.6%) في مقابل الرجال (5.9%)، والغالبية الباحثين عن عمل من الجنسين في مستوى التعليم الثانوي فأقل، ومن ثم غير مؤهلين لإشغال فرص عمل مهنية، الأمر الذي يؤثر سلباً على استقرار هؤلاء العاملين في الأعمال التي يتم تشغيلهم للعمل فيها بالقطاع الخاص (وزارة القوى العاملة، 2008: 35-50).

وإذا انتقلنا إلى مؤشرات وضع المرأة العمانية في مجال ريادة الأعمال، فقد نصت المواد القانونية المنظمة للعمل التجاري على حق المرأة العمانية مثلها مثل الرجل بممارسة النشاط التجاري، ولم تقيد القوانين المرأة بممارسة أنشطة تجارية معينة، بل أعطاهما الحق بممارسة جميع الأنشطة التجارية التي يمكن أن يمارسها الرجل. وفي السلطنة نجد بان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصل نسبتها إلى ما يزيد عن 85% من إجمالي المؤسسات المسجلة. وتنبع أهمية هذه المؤسسات في السلطنة من قدرتها على استيعاب أعداد كبيرة من الراغبين في دخول عالم التجارة والاستثمار ولقد كان للفتاة العمانية حصتها من الاستفادة من خطط وبرامج الإعداد لدخول مجال التجارة والأعمال. وتشير الإحصائيات أن نسبة الفتيات المستفيدات من الدعم التمويلي لبرنامج سند 51% من الإجمالي إلا أنه في المقابل ما تزال المرأة العمانية تمثل نسبة بسيطة جداً من أصحاب الأعمال في السلطنة فعلى سبيل المثال بلغ عدد المؤسسات الفردية المملوكة لصاحبات الأعمال 4600 من إجمالي 69070 مؤسسة أي بنسبة تقارب 6.7% فقط. وتوضح الإحصائيات المتاحة في قاعدة بيانات غرفة تجارة وصناعة عمان بان مشاركة المرأة ما تزال محدودة جداً ولا تصل إلى 12% من إجمالي المؤسسات الفاعلة والنشطة أي أن الرجل يحوز على الجزء الأكبر من العمل التجاري والاستثماري في السوق المحلي (وزارة التنمية الاجتماعية، 2009: 12-15). ويبدو أنها بحاجة إلى تدريب أكثر لتحمل المخاطرة في العمل التجاري وتحمل تبعاته الإيجابية والسلبية معا. ويلاحظ أن العائلات التي تعمل في التجارة منذ وقت طويل وبشكل مستقر هي الأكثر تشجيعاً للمرأة لدخول عالم ريادة الأعمال

وفي إطار وضع المرأة العمانية في الوظائف العليا، فقد سجلت البيانات عدد الموظفين العمانيات في الوظائف الإدارية العليا والوظائف الإشرافية خلال عام 2008 (505) موظفة بنسبة (8%) من إجمالي الموظفين العمانيين في الفئة نفسها والبالغ عددهم (6286) موظفاً وموظفة. وهو لا يتناسب مع أعداد إجمالي القوى العاملة الوطنية من النساء في الخدمة المدنية الحاصلات على شهادة جامعية والبالغ عددهن (25928) موظفة يشكلن بنسبة مقدارها (24.7%) من العدد الإجمالي للعاملين العمانيين في الخدمة المدنية عام 2008 (من واقع بيانات وزارة الخدمة المدنية، 2008). وبناء على التوجيهات السامية، تزايدت نسبة مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار، فلم يعد عملها يقتصر على وظائف التدريس أو الصحة فحسب بل تنوعت مجالات العمل في قطاعات الدفاع والشرطة والقضاء والخارجية، كما تزايدت نسبة مساهمة المرأة في الوظائف الحكومية، وارتفعت من (20.4%) عام 1995 إلى (37.1%) عام 2005. وتشغل المرأة حالياً (5.15%) من إجمالي الوظائف العليا ومواقع اتخاذ القرار في الأجهزة الحكومية. وقد وصلت المرأة إلى درجة وكيلة وزارة، كما تم تعيين ثلاث وزيرات وواحدة بمرتبة وزير، وتمكنت المرأة من تسلّم منصب مستشار

في عدد من الوزارات. وهناك عدد لا بأس من النساء يشغلن وظيفة خبير ، كما حظيت المرأة في السلك القضائي بتعيين خمس نساء كأعضاء بالإدعاء العام تتولى الدعوة العمومية باسم المجتمع وتساهم في تحقيق مجرى العدالة، بجانب الرجل لها نفس المهام والاختصاصات (اللجنة الوطنية للسكان، 2009: 108).

أما بالنسبة لمشاركة المرأة في الحياة العامة، ففي عام 1994 سمح للمرأة بالانتخاب والترشيح لعضوية مجلس الشورى، حيث كانت النسبة التي حصلت عليها تبلغ (10%) من الأصوات الناخبة. وفي عام 2000 ارتفعت هذه النسبة إلى (30%) من عدد الناخبين. وفي الفترة الخامسة (2007/2004) تنافس في الانتخابات (506) مرشحاً، منهم (491) رجلاً و(15) امرأة للتنافس على (83) مقعداً، وبلغت نسبة النساء في هذا المجلس (2.4%). أما مجلس الدولة الذي يعين أعضاؤه من قبل الحكومة، فقد بلغت نسبة النساء فيه لعام 2005 (16.1%) (المرجع السابق).

وخلال الفترة الخامسة (2007-2004) كانت هناك عضويتان في مجلس الشورى و9 عضوات في مجلس الدولة. أما الفترة السادسة (2011-2008) فشملت (632) مرشحا لعضوية المجلس من بينهم (21) امرأة أي ما يزيد عن (25%) عن الفترة الخامسة، ولكن لم تفز المرأة بأي مقعد بالمجلس. هذا الأمر يرجع إلى أن المرأة في المناطق بحاجة إلى اكتساب قدرات ومهارات لإدارة الانتخابات والعملية الانتخابية الدعائية ، وترفض وزارة الداخلية تحديد كوته للنساء، لفتاعتها أن المرأة يجب أن تكتسب القدرة اللازمة للفوز في الانتخابات والتعامل مع الحملات الانتخابية الدعائية.

وعلى جانب آخر، تعتبر جمعيات المرأة العمانية هي الأكثر وجوداً في الحياة الاجتماعية في المجتمع العماني، سواء من حيث العدد أو الانتشار الجغرافي في مناطق ومحافظات السلطنة. حيث ترتبط مشاركة المرأة في العمل التطوعي بالنظرة المتكاملة لدورها في الحياة. فالمرأة تشكل نصف المجتمع تقريباً، وهي نواة الأسرة في المجتمع، وعنصر فعال في الحياة الاجتماعية، فضلاً عن أنها شريك في عمليات التنمية بكافة أشكالها.

وفيما يتعلق بالعمل التطوعي للمرأة في سلطنة عمان، فإنه يتمثل في أنماط عدة، أقدمها وأكثرها شيوعاً الجمعيات النسائية، وهي الجمعيات التي ترتبط بالثقافة التقليدية، التي تحاول معالجة المشكلات من موقف إصلاحية وهي أكثر أصناف الجمعيات رواجاً. وثم مجال خدمة المجتمع وتمكين المرأة، ومجال العمل التطوعي الخيري، ومجال رعاية المعوقين، ومجال العمل التطوعي الصحي و البيئي، ومجال العمل التطوعي التربوي، ومجال محو الأمية الأبجدية والقانونية والمعلوماتية.

كما تقوم مجموعة من المتطوعات في مشروع القرية المتعلمة الذي تبنته وزارة التربية والتعليم بعمل تطوعي متميز، حيث يعد هذا المشروع كتجربة رائدة في مجال محو الأمية الأبجدية لدى المرأة في القرية. وهناك مجموعة من المتطوعات في جمعيات المرأة تتولى التعريف بحقوق المرأة من خلال مشروع (محو الأمية القانونية)، وكذلك محو الأمية التكنولوجية من خلال تدريب المرأة على استخدام الحاسب الآلي.

وتعمل المرأة في جمعيات المرأة العمانية في مجال التنمية الاجتماعية والثقافية، ومن أهم مجالات عمل المرأة في هذه الجمعيات، محو الأمية والبرامج التعليمية في العمل التطوعي النسائي، والتنظيف ورفع الوعي المجتمعي، والمشاركة في البرامج الصحية التوعوية. وتشارك عضوات جمعيات المرأة العمانية بمختلف الولايات في الخطة الوطنية لرعاية المرأة والطفل، التي تضم عدداً من القطاعات الحكومية العاملة في هذا المجال. وتشمل أهم مساهمات هذه الجمعيات في الآتي:

- تنظيم زيارات منزلية للأسر لنشر الوعي والسلوكيات الصحية.



- إقامة ندوات للتوعية حول الموضوعات الخاصة بصحة الأم والطفل والصحة الإنجابية.  
- التوعية بالتحصينات المختلفة للطفل والمشاركة في تتبع الحالات المتخلفة عن التحصين.  
- المشاركة في شهر البلديات من خلال أنشطة التوعية بالنظافة العامة والخاصة ونظافة البيئة.  
وأنشطتها بقيت تقليدية نمطية لا تتماشى مع حاجات الغالبية العظمى من النساء في المدن.  
كما أن للمرأة دور متميز في مجال رعاية الأشخاص من ذوي الإعاقة من خلال مراكز الوفاء الاجتماعي التطوعية، ومؤسسات رعاية الطفولة متمثلة في بيوت نمو الطفل. والهدف من إنشاء بيوت نمو الطفل هو المساعدة على تكوين شخصية الطفل الريفي ما قبل المدرسة، وتوفير الخدمات التربوية والاجتماعية والثقافية والترفيهية له. وتستقبل هذه البيوت الأطفال من سن ثلاث سنوات ونصف إلى خمس سنوات، وتعمل بها هيئة تدريسي من العنصر النسائي التطوعي في المناطق والقرى الريفية التي لا يمكن للقطاع الخاص إقامة هذا النشاط فيها؛ نظرا لعدم إمكانية تحقيق الربح من مثل هذه المشاريع في تلك المجتمعات. ويبلغ عدد هذه البيوت حاليا (16) بيتا، موزعة في مناطق الباطنة (7 بيوت)، والظاهرة (5 بيوت)، والداخلية (3 بيوت) والشرقية (بيت واحد) (وزارة التنمية الاجتماعية، 2009: 15-23).

ولإنجاح مؤسسات العمل التطوعي بكل أنواعها وسعياً للرفق بالعمل التطوعي تقدم وزارة التنمية الاجتماعية للجمعيات الأهلية التطوعية أنواع من الدعم هي: الدعم الفني ويتركز في إعداد الكوادر القيادية النسائية وتأهيلها. ، والدعم المادي والذي يبلغ 4الاف ريال سنويا لكل جمعية نسائية.  
وهناك جمعيات غير خاضعة لقانون تنظيم الجمعيات الأهلية منها: جماعات دعم صحة المجتمع، التي بدأت منذ عام 1992، حيث قامت وزارة الصحة بتكوين جماعات من النسوة المتطوعات في معظم قرى وأحياء السلطنة. كما يوجد متطوعات مشروع القرية المتعلمة، و تنفذه وزارة التربية والتعليم منذ العام الدراسي 2004/2005. وهذا يعد تطبيقا عمليا لمشاركة المجتمع المحلي في تمويل نشاط محو الأمية، وهو أحد المحاور الرئيسية في تفعيل دور المجتمع المحلي ، كذلك أدى إلى زيادة روح التعاون و المشاركة بين مؤسسات القطاع العام والخاص، ومدى تأثير ذلك في نوعية الخدمات التي تقدم لمجتمع القرية، وزيادة وعي المواطن وإحساسه بأهمية التعليم في حياته العملية والاجتماعية.

## المحور الثاني: نتائج الدراسة الميدانية

### أولاً: بيانات أولية

#### 1- تصنيف المشروعات

من خلال الزيارات الميدانية والمقابلات مع القائمين على برامج المشروعات الاجتماعية للمرأة العمانية، أمكن تصنيف المشروعات الاجتماعية وفقاً لطبيعتها وأهدافها ومجمل أنشطتها إلى ستة أنواع، يمكن عرضها في الجدول رقم (1).

#### **الجدول (1) توزيع المشروعات بحسب مجال النشاط**

نوع المشروع	عدد المشروعات	%
تدريب وتأهيل	6	12
حرف تقليدية	8	16
حرف مستحدثة	9	18
تمكين المرأة	16	32
بيئية وصحية	4	8
دراسات وبحوث	7	14
الجملة	50	100

يتضح من الجدول (1) أن المشروعات الاجتماعية التي تستهدف في المقام الأول تحسين الظروف المعيشية عن طريق دخول المرأة العمانية مجال العمل في إطار توفير فرص عمل للنساء خارج سوق العمل الرسمي، تأتي في المرتبة الأولى بين المشروعات الاجتماعية، حيث سجلت الحرف التقليدية والمستحدثة مجتمعة (17) مشروعاً بنسبة (34%). وهذا من شأنه يزيد من فرص توليد الدخل للنساء وخاصة لدى الفئات الضعيفة، تساعد على بداية الدخول في مشروعات صغيرة، ومن ثم انخراط المرأة العمانية في أنشطة حرفية سواء تقليدية أو مستحدثة، والتي تواكب متطلبات السوق في وقتنا الراهن. وفي المرتبة الثانية نجد مشروعات تستهدف تمكين المرأة بمفهومه الشامل، بعدد (16) مشروعاً بنسبة (32%). أما المشروعات التي تعنى بالدراسات والبحوث في موضوعات هامة للمرأة العمانية فقد بلغت (7) مشروعاً بنسبة (14%). والمشروعات الاجتماعية التي تستهدف التدريب والتأهيل والتعلم من خلال برامج متنوعة فقد سجلت (6) مشروعاً بنسبة (12%). وأخيراً تأتي المشروعات التي اهتمت بأنشطة بيئية وصحية (4) مشروعاً بنسبة (8%). ويمكن استعراض مسميات المشروعات الاجتماعية بحسب مجال النشاط فيما يأتي:

- تدريب وتأهيل: هناك المشروع الوطني للتدريب، والقرية المتعلمة، وتنمية المهارات الذاتية في الاتصالات، و تنمية مهارات المتدربات، ومعرفة الذات من خلال الاختبارات النفسية (تطوير مهارات الشابات)، وتدريب وتأهيل في مجال التجميل.

- حرف تقليدية: في هذا المجال هناك برنامج في صناعة السعفيات في وادي بني خالد، وصناعة السجاد اليدوي في ولاية السويق، وصناعة النسيج في ولاية سمائل، وصناعة الفخار والخزف في

ولاية بهلاء، و صناعة السعفيات، ومشروع تربية وإكثار نحل العسل لدى المرأة الريفية، ومشروع تربية وإنتاج الدواجن المحلية لدى المرأة الريفية، ومشروع الاستغلال الأمثل لمنتجات الألبان للمرأة الريفية.

- حرف مستحدثة: وهنا تتنوع المشروعات الجديدة على السياق التقليدي للمجتمع العماني منها، برنامج صناعة الجلود في محافظة ظفار، وصناعة وتدوير الأوراق من مختلف الجرائد، وأزياء سند، و برنامج سبل توفير فرص عمل للنساء، و ورش الخياطة، و برنامج إدارة وتملك الأعمال التجارية، وبرنامج صناعة النحت على العظام في ولاية بديه، وورشه الأفكار الصغيرة، ومشغولات فنية وحرفية.

- تمكين المرأة: وفي مجالات تمكين المرأة نجد برنامج سنوي للاحتفال بيوم المرأة العالمي في 18 مارس، وحلقة العمل في مجال المرأة والتنمية وتحليل النوع الاجتماعي، وبرامج تفعيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والمشاركة السنوية للنساء في فعاليات مهرجان مسقط، ومعرض الأسرة المنتجة، ومجموعات الدعم البلدي، وبرامج نساء سداب، التوعية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وتقييم برامج النوع الاجتماعي، وورشه كن مديرا ناجح، وقرية المرأة للتكنولوجيا في ولاية البريمي، ومركز المرأة للتكنولوجيا والتدريب والدراسات بصلالة، ومركز المرأة للتكنولوجيا في ولاية طاقة، وبرنامج المرأة والتكنولوجيا في محافظة مسقط، وبرنامج محو الأمية القانونية للمرأة، وملتقى صيفنا مميز، برنامج تميل صغار المستثمرين.

- بيئية وصحية: في هذا الإطار هناك برنامج مشاركة المرأة العمانية في مشروع استزراع أشجار القرم، والاحتفال بيوم البيئة العماني، ومشروع إدخال نظم الري الحديثة لدى المرأة الريفية، ومجموعات دعم صحة المجتمع.

- دراسات وبحوث: أما المشروعات التي تعنى بإجراء دراسات وبحوث حول أوضاع المرأة العمانية فمنها، تحليل أوضاع المرأة والطفل في السلطنة بالتعاون مع اليونيسيف، وتقارير عن المرأة سلطنة عمان، والاحتفال بيوم المرأة العالمي (إصدار ثلاث كتيبات عن المرأة العمانية 2007، 2008، 2009)، وإحصاءات النوع الاجتماعي، و مشروع دراسة عن أحوال وأوضاع المرأة الريفية في السلطنة، ودراسة وضع المرأة والطفل في عمان، ودراسة نوعية لختان البنات.

## 2- الموقف الحالي من المشروع

وفي إطار رصد الموقف الحالي للمشروعات الاجتماعية الموجهة للمرأة العمانية، يوضح الجدول رقم (2) توزيع العينة وفقا للموقف الحالي للمشروع.

### الجدول (2) توزيع العينة بحسب الموقف الحالي للمشروع

الموقف الحالي للمشروع	عدد المشروعات	%
مستمر	43	86
منتهي	6	12
متوقف (متعثر)	1	2
الجملة	50	100

من قراءة الجدول رقم (2) يتضح أن أغلب المشروعات الاجتماعية الموجهة للمرأة العمانية مشروعات مستمرة في عدد (43) مشروعا بنسبة (86%). وهناك عدد (6) مشروعا انتهت بالفعل بنسبة (12%)، كما أن هناك مشروعا واحدا متوقف بسبب تعثره لأسباب تتعلق بتوفر الإمكانيات المادية والبشرية معا.

### 3- المدى الزمني للمشروع

وفي سياق المدى الزمني للمشروعات الاجتماعية الموجهة للمرأة العمانية، ينقسم هذا المحور إلى ثلاث نقاط تبدأ بتاريخ بداية المشروع، والمدة الزمنية التي يستغرقها المشروع، وتاريخ انتهاء المشروع. وهذا ما سوف يتضح فيما يأتي:

#### أ- تاريخ بداية المشروع:

يوضح الجدول رقم (3) تاريخ بداية المشروع في إطار عينة البحث.

### الجدول (3) توزيع العينة بحسب تاريخ بداية المشروع

تاريخ بداية المشروع	عدد المشروعات	%
1995-1990	3	6
2000-1996	6	12
2005-2001	11	22
2009-2006	30	60
الجملة	50	100

أشار الجدول (3) أن أكثر من ثلثي المشروعات الاجتماعية الموجهة للمرأة العمانية بدأت مع الألفية الجديدة، حيث سجلت (41) مشروعا بنسبة (82%) خلال الفترة من 2001 حتى 2009، في حين بلغ عدد المشروعات خلال العشرة سنوات من 1990 إلى 2000 (9) مشروعا بنسبة (18%).

#### ب- المدى الزمني للمشروع:

أما بالنسبة للمدى الزمني الذي يستغرقه المشروع، فقد أوضح الجدول رقم (4) ذلك.

#### الجدول (4) توزيع العينة بحسب المدى الزمني للمشروع

مدة المشروع	عدد المشروعات	%
من يوم- 10 أيام	4	8
أقل من سنة	9	18
1 - 3 سنوات	6	12
4 - 5 سنوات	11	22
أكثر من خمس سنوات	4	8
غير محددًا بمدى زمني	16	32
الجملة	50	100

يتوزع المدى الزمني للمشروع من يوم واحد إلى غير محدد بمدة زمنية. هذا مع ملاحظة تزايد المشروعات المحددة بمدة زمنية، مقارنة بإعداد المشروعات المستمرة وغير محددة بمدة زمنية، حيث بلغت في الفئة الأولى (34) مشروعًا بنسبة (68%). أما الفئة الثانية سجلت في الدراسة (16) مشروعًا بنسبة (32%).

#### ج- تاريخ انتهاء المشروع:

يبين الجدول رقم (5) توزيع المشروعات بحسب تاريخ انتهاء المشروع.

#### الجدول (5) توزيع العينة بحسب تاريخ انتهاء المشروع

تاريخ انتهاء المشروع	عدد المشروعات	%
يوم محدد في السنة	4	8
2009	14	28
2010	6	12
2011	2	4
2013	2	4
2015	4	8
2020	2	4
مستمر	16	32
الجملة	50	100

يشير الجدول (5) أن ثلث المشروعات تقريبًا غير مرتبطة بمدى زمني محدد، بل مستمرة مثل برامج تعليم الكبار أو البرامج التي تستهدف التدريب والتأهيل والتعلم وغيرها. وهناك على الجانب الآخر مشروعات محددة بمدى زمني، وخاصة المرتبطة بالخطط الإستراتيجية التنموية، والتي تنتهي في (2015 و 2020) في إطار النهوض بالمرأة في كافة المجالات. وهناك عدد لا بأس من المشروعات انتهت في 2009 بعدد (14) بنسبة (28%) وهي نتاج عمل عشرة سنوات سابقة.

#### 4- نطاق عمل المشروع

وإذا تطرقنا إلى نطاق عمل المشروع أي الحدود المكانية للمشروع، يشير إلى ذلك الجدول رقم (6).

الجدول (6) توزيع العينة بحسب نطاق عمل المشروع

نطاق عمل المشروع	عدد المشروعات	%
وطني	44	88
إقليمي	4	8
دولي	2	4
الجملة	50	100

يبين الجدول (6) أن أغلب المشروعات تستهدف النطاق الوطني فقط بعدد (42) مشروعاً بنسبة (88%). وهذا دلالة على الاهتمام من قبل السياسات الوطنية بقضايا المرأة، تم ترجمته إلى برامج تستهدف النهوض بالمرأة العمانية. ثم يأتي النطاق الإقليمي والدولي معاً بعدد (6) مشروعاً بنسبة (12%).

#### 5- التغطية الجغرافية للمشروع

أما بخصوص مدى اتساع النطاق الجغرافي أي التوزيعات المكانية للمشروعات الاجتماعية الموجهة للمرأة العمانية، فالجدول رقم (7) يوضح ذلك.

الجدول (7) توزيع العينة بحسب التغطية الجغرافية للمشروع

التوزيع الجغرافي للمشروع	عدد المشروعات	%
الوطن ككل	23	46
العاصمة	6	12
إقليم	1	2
محافظة	9	18
مدينة	7	14
قرية أو مجموعة قرى	4	8
الجملة	50	100

باستقراء مضمون الجدول (7) يلاحظ أن هناك استهدافاً للمشروعات التي تتمتع بتغطية جغرافية واسعة تمتد إلى كافة أرجاء السلطنة حيث بلغت (23) مشروعاً بنسبة (46%). وجدير بالإشارة أيضاً تزايد المشروعات في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية والبدوية، ويدل على ذلك أعداد المشروعات في المدينة العاصمة (مسقط) وعواصم المحافظات، مقارنة بالمدن الصغيرة عواصم الأقاليم أو الولايات، والقرى والبادي. حيث سجلت في الأولى (23) مشروعاً بنسبة (46%)، بينما في الثانية (4) مشروعاً بنسبة (8%) أغلبها في المدن الصغيرة.

## 6- ارتباط المشروع بمشروعات أخرى:

يوضح الجدول رقم (8) توزيع المشروعات الاجتماعية الموجهة للمرأة العمالية بحسب ارتباط المشروع بمشروعات أخرى.

### الجدول (8) توزيع العينة بحسب ارتباط المشروع بمشروعات أخرى

ارتباط المشروع بمشروعات أخرى	عدد المشروعات	%
مرتبط	24	48
غير مرتبط	26	52
الجملة	50	100

أشار الجدول (8) تقارب إلى حد ما بين أعداد المشروعات سواء كانت مرتبطة بمشروعات أخرى أو مستقلة بذاتها وغير مرتبطة بمشروع آخر. مع ملاحظة زيادة لصالح المشروعات المستقلة، حيث سجلت (26) مشروعا بنسبة (52%)، والمشروعات المرتبطة بمشروعات أخرى (24) بنسبة (48%).

## 7- نوعية المشروعات التي ترتبط بها

وفي إطار معرفة المشروعات التي ترتبط بها المشروعات عينة البحث، فالجدول رقم (9) يبين الآتي.

### الجدول (9) نوعية المشروعات التي ترتبط بها المشروعات من عينة البحث

المشروعات المرتبطة	عدد المشروعات	%
تدريب وتأهيل	5	20.8
حرف تقليدية	5	20.8
حرف مستحدثة	2	8.3
تمكين المرأة	7	29.3
بيئية وصحية	4	16.6
دراسات وبحوث	1	4.2
الجملة	24	100

تأتي في مقدمة المشروعات التي يرتبط بها المشروعات الممثلة في العينة، من يختص منها بمشروعات تمكين المرأة بعدد (7) بنسبة (29.3%)، ومشروعات التدريب والتأهيل والتعلم والحرف التقليدية بعدد (5) بنسبة (20.8%) لكل منهما. ثم مشروعات في إطار الصحة والبيئة بعدد (4) بنسبة (16.6%). وأخير مشروعات تتعلق الحرف المستحدثة بعدد (2) مشروعا والدراسات والبحوث بعدد (1) مشروعا.

## ثانياً: التنفيذ

### 8- الجهات المنفذة:

يوضح الجدول رقم (10) توزيع المشروعات الاجتماعية الموجهة للمرأة العمانية بحسب الجهات المنفذة.

الجدول (10) توزيع العينة بحسب الجهات المنفذة

الجهات المنفذة	عدد المشروعات	%
وزارة التنمية الاجتماعية	16	32
وزارة التربية والتعليم	2	4
وزارة القوى العاملة	3	6
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	1	2
وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه	1	2
وزارة البيئة والشؤون المناخية	1	2
وزارة الزراعة والثروة السمكية	4	8
الهيئة العامة للصناعات الحرفية	7	14
شركة شل العالمية	3	6
المكتب الفني للجنة الوطنية للسكان	5	10
بنك التنمية العماني	1	2
جمعية المرأة العمانية	3	6
مركز المرأة للتكنولوجيا للتدريب والدراسات	1	2
مركز الوفاء الاجتماعي	1	2
جمعية نساء سداب الجملة	1	100
	50	

يشير الجدول (10) أن وزارة التنمية الاجتماعية تستأثر بنصيب وافر من المشروعات الاجتماعية للمرأة بعدد (16) مشروعاً بنسبة (32%)، وهذا نتيجة طبيعية في إطار دولة تتحدد سياساتها الاجتماعية بأنها دولة رعاية، وهذا لمواجهة تدني دور المجتمع المدني لحدائته إلى حد ما في السلطنة. ثم تأتي الهيئة العامة للصناعات الحرفية بعدد (7) بنسبة (14%). وتتوزع بعد ذلك جهات متعددة تتحمل مسؤولية تنفيذ عدد من المشروعات كما هو مبين أعلاه.

### 9- طبيعة الجهات المنفذة:



وإذا تطرقنا إلى طبيعة الجهات المنفذة للمشروعات الاجتماعية، فإن الجدول رقم (11) يوضح ذلك.

#### الجدول (11) توزيع العينة بحسب طبيعة الجهات المنفذة

طبيعة الجهة المنفذة	عدد المشروعات	%
حكومية	29	58
قطاع خاص	10	20
منظمة أهلية	3	6
منظمة دولية رسمية	5	10
منظمة دولية غير حكومية	3	6
الجملة	50	100

يبين الجدول (11) أن القطاع الحكومي يستأثر بأكثر من نصف من المشروعات الاجتماعية بعدد (29) مشروعاً بنسبة (58%)، وهذا أمر طبيعي مع تحمل الدولة مسؤولية الرعاية الاجتماعية لمواطنيها باعتبارها دولة رعاية كما سبق الإشارة. ويأتي في المرتبة الثانية القطاع الخاص بعدد (10) مشروعاً بنسبة (20%)، هذا مع ملاحظة أن دور القطاع الخاص ينشط يوماً بعد يوماً في إطار تحمل المسؤولية الاجتماعية مع الدولة في إطار الشراكة المجتمعية. ثم تأتي بعد ذلك المنظمات الدولية الرسمية وخاصة اليونيسيف واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية وغيرها بعدد (5) مشروعاً، وتراجع المنظمات الأهلية مع المنظمات الدولية غير الحكومية بعدد (3) مشروعاً لكل منهما.

#### 10- استقلالية ميزانية المشروع:

أما بالنسبة لمدى استقلالية ميزانية المشروع، فإن الجدول رقم (12) يوضح ما يأتي.

#### الجدول (12) توزيع العينة بحسب استقلالية ميزانية المشروع

المشروع ميزانية مستقلة	عدد المشروعات	%
نعم	40	80
لا	10	20
الجملة	50	100

يشير الجدول (12) أن أغلب المشروعات الاجتماعية للمرأة تتمتع بميزانية مستقلة، حيث بلغ عددها (40) مشروعاً بنسبة (80%)، وهذا بطبيعة الحال مؤشر هام على استقلالية المشروع وامتلاكه مقومات الاستمرار ومن ثم تحقيق الأهداف المرجوة.

#### 11- مصادر التمويل:

يبين الجدول رقم (13) مصادر التمويل للمشروعات الاجتماعية الموجهة للمرأة العمانية.

### الجدول (13) توزيع العينة بحسب مصادر التمويل

مصادر تمويل المشروع	عدد المشروعات	%
حكومية	28	56
قطاع خاص	16	32
منظمة أهلية	3	6
منظمة دولية رسمية	10	20
منظمة دولية غير حكومية	1	2
الجملة	50	100

تم حساب كل متغير من العدد الإجمالي للمشروعات، نظرا لتعدد مصادر التمويل في بعض المشروعات.

من قراءة البيانات ومن واقع الزيارات الميدانية ومقابلات مع القائمين على المشروعات أتضح أن القطاع الحكومي يتصدر قائمة الجهات الممولة للمشروعات الاجتماعية للمرأة، هذا فضلا عن دخوله كطرف مشارك في التمويل بعض المشروعات الأخرى. فقد سجل القطاع الحكومي عدد (28) مشروعا بنسبة (56%)، ثم يأتي القطاع الخاص في المرتبة الثانية بعدد (16) مشروعا بنسبة (32%) كمصدر أساسي في التمويل أو في إطار الشراكة مع القطاع الحكومي. كما برز دور المنظمات الدولية الرسمية العاملة من خلال مكاتبها في السلطنة بدور هام في تمويل بعض المشروعات الاجتماعية سجلت (10) مشروعا بنسبة (20%).

### 12- مدى توافر التجهيزات المادية اللازمة للمشروع:

- من واقع البيانات والشواهد الميدانية لمواقع المشروعات الاجتماعية، تم رصد عدد (5) مشروعا فقط لم تتوفر لديهم التجهيزات اللازمة. بينما يلاحظ أن أغلب المشروعات لديها تجهيزات مناسبة للمشروعات، ومن أهم التجهيزات المتوفرة ما يأتي:
- استخدام المعاهد والمراكز التدريبية الخاصة بمباني الحكومية.
  - قيام الوزارة المعنية بالمشروع بتوفير التجهيزات اللازمة للمشروع.
  - استئجار بعض المباني وتجهيزها بالفصول والطاولات والكراسي لتجهيز الفصول لتنفيذ أهداف المشروع.
  - توفر الأدوات القرطاسية.
  - استخدام الفصل الدراسية كغرف صيفية للتدريب.
  - توفر كتب وأشرطة.
  - توفر وسائل اتصال.
  - مواقع الاليكترونية.
  - توفر وسائل النقل المطلوبة.
  - توفر المواد الخام.
  - توفر الأجهزة والماكينات الخاصة بالحياكة.

### 13- عدد العاملين بالمشروع:

يوضح الجدول رقم (14) عدد العاملين بالمشروع موزعين بحسب النوع.

#### الجدول (14) توزيع العينة بحسب عدد العاملين والنوع

عدد المشروعات		عدد العاملين بالمشروع
نساء/رجال	نساء	
13	30	25 -1
-	6	50 -26
-	1	أكثر من ذلك
13	37	الجملة

يكشف الجدول (14) أن حوالي ثلثي المشروعات بعدد (30) مشروعا بنسبة (60%) تقتصر على العمالة النسائية في الفئة (1- 25) عاملة، وهناك عدد (13) مشروعا بنسبة (26%) يعمل فيها الجنسين معا في نفس فئة. أما الفئة (26-50) من العمالة كانت في عدد (6) مشروعا خاصة بالنساء فقط. أما بالنسبة للفئة (أكثر من ذلك) فقد كانت في مشروعا واحدا فقط حيث بلغ حجم العمالة فيه أكثر من 300 عاملة. هذا فضلا عن أن هناك مشروعات تعتمد على فرق من المتدربات غير محدد العدد، تختلف من فترة إلى أخرى.

#### 14- مدير المشروع:

أما بالنسبة للمدير المسئول عن المشروع، فالجدول رقم (15) يبين توزيع المشروعات الاجتماعية للمرأة بحسب جنس المدير المسئول.

#### الجدول (15) توزيع العينة بحسب جنس المدير المسئول عن المشروع

مدير المشروع	عدد المشروعات	%
النساء	35	70
الرجال	15	30
الجملة	50	100

يوضح الجدول (15) أن عدد (35) مشروعا بنسبة (70%) كان المدير المسئول امرأة، وهذا نظرا لطبيعة المشروعات التي تستهدف النساء في المقام الأول. ومن ثم كان هناك (15) مشروعا كان المدير المسئول رجلا.

#### 15- العاملون في إدارة المشروع:

ويوضح الجدول (16) توزيع المشروعات الاجتماعية بحسب العاملين في إدارة المشروع.

## الجدول (16) توزيع العينة بحسب نوع العاملين في إدارة المشروع

العاملون في إدارة المشروع	عدد المشروعات	%
نساء	43	86
نساء/رجال	7	14
الجملة	50	100

يبين الجدول (16) أن أغلب المشروعات يعمل في إدارتها نساء فقط بعدد (43) مشروعاً بنسبة (86%). كما أن هناك سبعة مشروعات تجمع بين الرجال والنساء للعمل في إدارة المشروع.

### 16- أهداف المشروع:

يمكن عرض أهداف المشروعات الاجتماعية الموجهة للمرأة العمانية وفقاً لتصنيف مجال المشروع كالآتي:

- بالنسبة للمشروعات التي تعنى بالتدريب والتأهيل والتعلم والتوعية، يمكن حصر الأهداف في:
  - إعدادا قوى عاملة وطنية مؤهلة لتلبية متطلبات الشركات الخاصة، وإحلال العمالة الوطنية محل القوى العاملة الوافدة.
  - تعليم ومحو أمية النساء في القرية.
  - استغلال أوقات الإجازة الصيفية ونشر الوعي الديني وتعليم الطالبات مهارات بسيطة.
  - خدمات تدريب الشباب والشابات العمانية في إدارة مشاريعهم الخاصة وسبل تطويرها.
  - خدمات تدريب للشباب العماني لإدارة وتطوير مشاريعهم التجارية.
  - مساعدة رواد الأعمال الحصول على الأساليب الإدارية والمالية وتزويدهم بالمهارات.
  - إكساب مهارات ومعرفة الذات والتدريب على مهارات الاتصال الشخصي والذاتي.
  - دعم دور الجمعيات النسائية في النهوض بالمرأة اقتصادياً، وخاصة في تشجيع النساء الشابات العمانيات الانخراط في المشاريع الصغيرة.
  - إعداد كوادر وطنية مؤهلة للقيام بالتدريب التطوعي في المؤسسات النسوية على مستوى المناطق.
  - تدريب المتدربات على فن الخياطة والتفصيل.
  - تعميم مهنة خياطة وتفصيل الملابس النسائية وإحلال العمالة الوطنية بدلاً من العمالة الوافدة.
  - تدريب وتأهيل الكوادر الوطنية في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي، وأساليب قياس الفجوة.
  - زيادة الوعي العام بمفهوم النوع الاجتماعي.
  - تحسين أوضاع الاجتماعية بالمرأة العمانية.
  - تكوين كوادر من النساء في مجال تقنية المعلومات.
  - إنشاء منتدى للنساء.
  - المساعدة على خلق فرص وظيفية.
  - تدريب عدد كبير من البنات على مهارات حرفية في مجال الخياطة والتطريز والمشغولات اليدوية.
  - تدريب وتأهيل الفتيات من ذوي الإعاقة على الخياطة وأعمال التطريز.
  - اعتماد الفتيات من ذوي الإعاقة على أنفسهن في تفصيل الملابس والخياطة.
  - إيجاد مصدر دخل للفتيات المعاقات.
  - تحقيق الاكتفاء الذاتي.

- تيسير دخول سوق العمل للفئات من ذوي الإعاقة والدخول الضعيفة من أسر الضمان الاجتماعي.

أما المشروعات التي تعني بدعم الحرف التقليدية، تهدف إلى:

- المحافظة على الموروث الشعبي.
- إعداد جيل قادر على صناعة السجاد اليدوي، وتزويد السوق المحلي بمنتجاته.
- المحافظة على حرفة الفخار، وتطويرها، وإدخال تصاميم مبتكرة عليها.
- الاستفادة من الخامات السعفية الموجودة في البيئة العمانية، وتدريب الشباب عليها.
- تغطية السوق المحلي من المنتجات الحرفية والهدايا، والسياحة أيضا.

وتهدف المشروعات التي تهتم بالحرف مستحدثة إلى:

- عمل منتج حرفي يتماشى وحاجة السوق.
- التدريب على تقنيات متطورة في صناعة النسيج الصوفي.
- التدريب على التقنيات الحديثة في تطوير صناعة النسيج وإدخال تصاميم جديدة.
- إبراز مهارات الفنية والحرفية لصاحبات المشروع الصغير.
- المحافظة على بقاء النحل في البيئة الزراعية المحلية، رفع كفاءة إدارة وإنتاج المشروع من خلال توعية وتدريب المزارعات، وخلق كوادر قيادية في هذا الإطار.
- توفير التقنيات الحديثة في تربية الدواجن البيضاء عند المرأة الريفية.
- تلبية احتياجات السوق المحلي والسياحة.

أما بالنسبة للمشروعات التي تهتم بتمكين المرأة فتهدف إلى:

- تقديم قروض ميسرة للمشاريع خاصة الشابات والشباب.
- تحسين مستوى المعيشة.
- توفير دخل للفتيات من خلال توفير فرص عمل.
- زيادة دخل الأسرة.
- المساهمة في تحويل بعض الأسر الضمانية إلى أسر منتجة.
- استكشاف القدرات الذاتية والإنتاجية لدى المرأة في تولي إدارة مشروع صغير.
- رفع مستوى القدرات البشرية في إطار التنمية المستدامة.
- تشجيع استخدام التقنيات والمنهجيات الحديثة لتحسين ظروف المعيشة وإيجاد فرص العمل كالحياكة وغزل ونسج الصوف والحريير والصناعات الغذائية والسجاد.
- توعية أفراد المجتمع ببنود اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).
- الوقوف على مجالات الاهتمام وأدوار كافة الأطراف في تنفيذ خطط العمل الوطنية مع مراعاة بنود اتفاقية سيداو.
- دعم الأسر المنتجة وتسهيل عملية تسويق منتجاتها.
- إكساب المرأة معارف وخبرات ومهارات تتعلق بمدى الارتباط بين صياغة الأهداف واتخاذ القرار.
- معرفة البرامج الوقائية من أجل تحسين مهارات الحياة.
- محو الأمية القانونية عن جميع فئات المجتمع خاصة المرأة، وتسلط الضوء على المواد القانونية ذات العلاقة بالحياة اليومية لإفراد المجتمع بطريقه سهله وميسره.
- تنويع مصادر الدخل للمرأة الريفية ورفع مكانتها الاجتماعية.
- تحسين الوضع الغذائي للأسرة الريفية.

- مساهمة المرأة في نشر السلالة العمانية من الحيوانات.

وفي إطار المشروعات التي تعنى بتحسين الظروف البيئية والصحية، فتهدف إلى:

- تطوير إقليمي بيئي شامل للمناطق الساحلية وزيادة الرقعة الخضراء.
- العمل كحلقة وصل بين العاملين الصحيين وأفراد المجتمع بما يؤدي إلى صنع مشاركة حقيقية هادفة.
- المشاركة في تنفيذ الأنشطة والفعاليات التي تهدف إلى رفع الوعي الصحي لإفراد المجتمع وتعديل بعض أنماط السلوك السلبية.
- الاحتفال بيوم البيئة العماني من خلال استزراع أشجار القرم في المحميات الطبيعية وتوعية المرأة من خلال مشاركتها.
- إبراز دور المرأة العمانية في الحفاظ علي البيئة.
- الحفاظ على نظافة المزارع من تلوث المياه، وتطبيق نظام جدولة الري.

أما في إطار المشروعات التي تعنى بالدراسات والبحوث، فتهدف إلى:

- التعرف على مصطلحات الخاصة بالنوع الاجتماعي، والمفاهيم الخاصة بمؤشرات النوع الاجتماعي.
- تعميق الوعي المعرفي بأهمية التخطيط للنوع.
- تضمين النوع الاجتماعي في التخطيط والبرامج التنموية.
- المشاركة في تخطيط وتنفيذ الأنشطة والفعاليات التوعوية.
- تشجيع العمل التطوعي لدى أفراد المجتمع.
- رفع مساهمة أفراد المجتمع في المحافظة على المنجزات التي تحققت.
- العمل كحلقة وصل بين البلديات وإفراد المجتمع.
- تمكين المنتديات من لعب دور أساسي في تشكيل مستقبل البلاد.
- تنمية المهارات البحثية لدى المشاركات.
- اكتساب خبره ومعرفة في مجال التكنولوجيا وتكوين علاقات اجتماعية.
- التعرف على وضع الطفل والمرأة في السلطنة.
- تحديد مجالات العمل ذات الأولوية بين الحكومة واليونيسيف في إطار المرأة والطفل.
- تحليل أوضاع المرأة والتعرف على الفجوات بينها وبين الرجل من واقع الإحصاءات المتوفرة
- استعراض التطور في أوضاع المرأة العمانية.
- زيادة فرص عمل للنساء المستفيدات من نظام الضمان الاجتماعي من خلال تنفيذ ورش عمل نظرية وتطبيقية.
- تفعيل دور المرأة في العمل الاجتماعي.
- طباعة عدد 3000 نشرة استرشادية، أعداد فيلم تصويري إرشادي
- يهدف المشروع إلى عمل دراسات ومسوحات متنوعة عن التربة والرعي وتربية الماشية ووضع الخطط للنهوض بالقطاع الزراعي والريفي من خلال تنمية المرأة الريفية.

## **17- طبيعة أنشطة المشروع:**

وفي سياق طبيعة الأنشطة لكل مشروع يلاحظ بشكل عام أن هناك تعدد الأنشطة في إطار كل مشروع. حيث يجمع المشروع على سبيل المثال بين تنمية المهارات والقيام بمشروع لتوليد الدخل، أو التدريب والتكوين والتوعية وهكذا، كما هو مبين في الجدول رقم (17) يوضح ذلك.

## الجدول (17) توزيع العينة بحسب طبيعة أنشطة المشروع

طبيعة النشاط	عدد المشروعات	%
توعية	28	56
تدريب/تكوين	22	44
تنمية مهارات	21	42
إعداد كوادر	13	26
تقديم مساعدات مالية أو عينية	4	8
برامج حماية	4	8
توفير مؤسسات رعاية مختلفة	12	24
تحسين ظروف العيش	11	22
تأهيل وإعادة تأهيل	14	28
الجملة	50	100

يحسب كل نشاط من إجمالي عدد المشروعات (50) نظرا لتعدد الأنشطة في إطار المشروع الواحد.

يشير الجدول (17) إلى أن أنشطة التوعية تتصدر قائمة الأنشطة في المرتبة الأولى بعدد (28) مشروعا (56%). وتأتي في المرتبة الثانية أنشطة التدريب/التكوين وتنمية المهارات مثل التدريب على المنهج العمل الخاص قبل تنفيذه (43) مشروعا (86%) مجتمعة. أما في المرتبة الثالثة أنشطة التأهيل وإعادة التأهيل وإعداد الكوادر مثل إلحاق الكادر التدريبي بالمشاغل والدورات التدريبية بعدد (27) مشروعا (54%) مجتمعة. وفي المرتبة الرابعة أنشطة تعنى بتوفير مؤسسات رعاية اجتماعية وتحسين ظروف العيش مثل توفير مؤسسات رعاية مختلفة أغلبها تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بعدد (32) مشروعا (46%) مجتمعة. وفي النهاية أنشطة تتعلق بتقديم مساعدات مادية أو عينية فضلا عن برامج الحماية والتي تشمل: حث تسارع سكان المناطق على الاستزراع شجر القرم، ومنح شهرية للمتدربات بعدد (8) مشروعا (16%) مجتمعة. وقد تبين من الدراسة الميدانية أن هناك (19) مشروعا يجمع بين تنمية المهارات والتدريب/التكوين، و(21) مشروعا يجمع بين التدريب/التكوين والتوعية، و(19) مشروعا يجمع بين الأنشطة الثلاث السابق ذكرها.

## 18- الفئات التي يستهدفها المشروع حسب الحالة الاجتماعية للنساء:

### أ- الحالة الاجتماعية للنساء:

من واقع الدراسة الميدانية تبين أن هناك (38) مشروعا بنسبة (76%) تستهدف النساء على اختلاف الحالة الاجتماعية لها. ومن بينهم ثلاث مشروعات تتعدى عملية الاستهداف إلى كافة الشرائح الاجتماعية. والجدول رقم (18) يوضح توزيع المشروعات الاجتماعية من حيث الحالة الاجتماعية للنساء.

### الجدول (18) توزيع العينة بحسب الحالة الاجتماعية للنساء

الحالة الاجتماعية للنساء	عدد المشروعات	%
عزباوات	6	12
متزوجات	1	2
مطلقات	2	4
أرامل	3	6
جميع الحالات	38	76
الجملة	50	100

بقراءة الجدول (18) يتبين أن هناك عمليات استهداف للنساء على اختلاف الحالة الاجتماعية. هذا مع ملاحظة تزايد فئات العزباوات بين فئات الحالة الاجتماعية، خاصة في مجالات التدريب والتأهيل وإعداد كوادر مهنية بشكل خاص بين خريجات الثانوية العامة ولم يحصلن على عمل.

### ب- الحالة الوظيفية:

أما بالنسبة للحالة الوظيفية للنساء المستهدفات من المشروعات الاجتماعية، يلاحظ أن هناك عدد (12) مشروعا بنسبة (24%) يجمع بين الفئات الوظيفية المختلفة. هذا فضلا عن توزيع النساء بحسب الحالة الوظيفية كما يشير الجدول رقم (19).

### الجدول (19) توزيع العينة بحسب الحالة الوظيفية للمستفيدات من المشروع

الحالة الوظيفية	عدد المشروعات	%
عاملات	23	46
ربات بيوت	33	66
متقاعدات	16	32
متفرغات	1	2
الجملة	50	100

تحسب كل حالة وظيفية من إجمالي عدد المشروعات (50) نظرا لتعدد الحالات الوظيفية في إطار المشروع الواحد.

الجدول (19) يوضح أن هناك استهداف لجميع الفئات الوظيفية مع الاهتمام بفئة ربات البيوت بعدد (33) مشروعا بنسبة (66%)، وهذا في إطار النهوض بالمرأة خارج نطاق سوق العمل وتمكينها بطرق مختلفة اجتماعيا وثقافيا ومهنيا، بهدف تحسين ظروف العيش لهن. كما يلاحظ أيضا استهداف العاملات بعدد (23) مشروعا (46%)، وخاصة في برامج التوعية بحقوقها الشرعية والقانونية، فضلا عن برامج أخرى معرفية وثقافية في إطار تعزيز قدرات المرأة العمالية.

### ج- فئات العمر:

من واقع بيانات الدراسة الميدانية، يتضح أن هناك عدد (3) مشروعا يجمع بين كافة الفئات العمرية، وعدد (10) مشروعا يجمع بين المسنات والشابات والفتيات معا، و عدد (18) مشروعا



يجمع بين الشابات والفتيات فقط، وهناك فئة أخرى مستهدفة بشكل خاص هن من خريجات الثانوية العامة ممن لم يستكملن تعليمهن ولم يعملن، ويقع بعضهن في فئة الفتيات والبعض الآخر في فئة الشابات. والجدول رقم (20) يوضح توزيع المشروعات الاجتماعية للمرأة بحسب الفئات العمرية للنساء.

### الجدول (20) توزيع العينة بحسب فئات العمر

حسب فئات العمر	عدد المشروعات	%
أطفال	4	8
فتيات	29	58
شابات	36	72
مسنات	13	26
الجملة	50	100

تحسب كل فئة عمرية من إجمالي عدد المشروعات (50) نظرا لتعدد الفئات العمرية في إطار المشروع الواحد.

يبين الجدول (20) أن هناك استهداف لفئة الشابات من قبل القائمين على المشروعات الاجتماعية، حيث سجلت (36) مشروعا بنسبة (72%)، وذلك بهدف التوعية أو توفير فرص عمل تحسن من الظروف المعيشية أو في إطار التدريب والتأهيل ومن ثم تمكين المرأة في مجالات عدة. ثم تأتي فئة الفتيات بعدد (29) مشروعا بنسبة (58%) وأغلبهم بطبيعة الحال من خريجات الثانوية العامة ويحتجن لمزيد من التأهيل لدخول سوق العمل. وبعد ذلك نجد فئة المسنات وأخيرا فئة الأطفال.

### 19- استهداف المشروع للرجال:

أما بالنسبة لاستهداف المشروعات الاجتماعية للرجال، فإن الجدول رقم (21) يرصد ذلك.

### الجدول (21) توزيع العينة بحسب استهداف الرجال

المشروعات التي تستهدف رجال	عدد المشروعات	%
نعم	20	40
لا	30	60
الجملة	50	100

يبين الجدول (21) أن هناك استهداف للرجال إلى جانب النساء من قبل المشروعات الاجتماعية للمرأة، حيث بلغ عددها (20) مشروعا بنسبة (40%)، وذلك نتيجة اتساع نطاق عملية الاستهداف للفئات التي تحتاج بالفعل لأنشطة هذه المشروعات.

### - فئات الرجال الذين يستهدفهم المشروع:

تتعدد الفئات التي تستهدفها المشروعات من الرجال كما يوضحها الجدول رقم (22).

**الجدول (22) توزيع العينة بحسب فئات الرجال التي تستهدف من قبل المشروع**

فئات الرجال	عدد المشروعات	%
الشباب	10	50
المسنون	2	10
المعاقون	2	10
العاطلون عن العمل	6	30
الجملة	20	100

يشير الجدول (22) إلى أن هناك استهداف لفئات الشباب من الرجال بعدد (10) مشروعا بنسبة (50%)، ثم فئات العاطلين عن العمل بعدد (6) مشروعا بنسبة (30%). وهذه الفئة مستهدفة من قبل برامج متنوعة إلى جانب مشروعات الاجتماعية الموجهة للمرأة العمانية، سواء في نطاق التدريب أو التأهيل تمهيدا لانخراطهم في سوق العمل.

**20- عدد المستهدفين من المشروع:**

يرصد الجدول (23) عدد المستفيدين من المشروعات الاجتماعية.

**الجدول (23) توزيع العينة بحسب عدد المستفيدين**

عدد المستفيدين	عدد المشروعات	%
أقل من 50	12	24
من 50 - 100	4	8
أقل من 500	3	6
من 500 فأكثر	22	44
غير محدد العدد	11	22
الجملة	50	100

يبين الجدول (23) أن هناك عدد (22) مشروعا يصل فيها عدد المستفيدين من 500 فأكثر، وقد وصل في أحدي المشروعات إلى 1200 مستفيد. كما يصل عدد المستفيدين من الفئة (من أقل من 50) إلى (أقل من 500) عدد (19) مشروعا بنسبة (38%). هذا إلى جانب عدد (11) مشروعا بنسبة (22%) غير محدد العدد.

**21- عدد المستفيدين الفعليين من المشروع:**

أما بالنسبة لعدد المستفيدين الفعليين من المشروعات الاجتماعية، فإن الجدول رقم (24) يبين ذلك.

## الجدول (24) توزيع العينة بحسب عدد المستفيدين الفعليين

%	عدد المشروعات	عدد المستفيدين الفعليين منذ بداية المشروع
26	13	أقل من 50
8	4	من 50 – 100
8	2	أقل من 500
16	8	من 500 فأكثر
24	12	غير محدد العدد
100	50	الجملة

ومن الجدول (24) يتضح أن المستفيدين الفعليين في الفئة من (أقل من 50) إلى (أقل من 500) وصل فيها عدد المشروعات (19) مشروعا بنسبة (38%)، والفئة (غير محدد العدد) (12) مشروعا بنسبة (24%). كما يصل عدد المستفيدين الفعليين في الفئة (من 500 فأكثر) (8) مشروعا فقط.

## ثالثاً: الإنجازات والمشكلات

### 22- تحقيق المشروع لأهدافه:

وفي إطار التعرف على مدى تحقيق المشروع الاجتماعي لأهدافه، فإن الجدول رقم (25) يوضح ذلك.

## الجدول (25) توزيع العينة بحسب تحقيق المشروع لأهدافه

%	عدد المشروعات	هل حقق المشروع أهدافه
70	35	نعم
30	15	لا
100	50	الجملة

يشير الجدول (25) أن عدد (35) مشروعا بنسبة (70%) حقق أهدافه، بينما هناك عدد (15) مشروعا بنسبة (30%) لم يحقق أهدافه، وهذا يرجع إلى العديد من المعوقات سواء الإدارية أو الفنية أو على مستوى الإمكانيات المادية والبشرية.

### 23- أهم الإنجازات التي حققها المشروع حتى الآن:

- في إطار التدريب والتأهيل والتعلم:
- إحلال القوى العاملة الوطنية محل العاملة الوافدة.
- غرس المبادي والقيم وتعلم الطالبات مهارات حياتيه وتنمية المواهب.
- إكساب مهارات جديدة تتماشى وحاجة السوق المحلي.

- تم تدريب وتأهيل عدد كبير من فتيات، واستفادة المتدربات برامج لرفع دخل أسرتهن.
- تم تأهيل وتدريب أكثر من 3000 مستفيدة.
- تخرج عدد من الخريجات استفدنا من المشروع.
- تخريج عدد من المتدربات من الدورات التدريبية، ساعدتهن في تحسين الظروف الاقتصادية للخريجات وأسرهن.

#### - أما في الحرف التقليدية:

- تم توفير فرص عمل للمتدربات، وفي نفس الوقت المحافظة على صناعة الحرف التقليدية.
- تم تعليم الشباب حرفة الفخار، وإتاحة فرص للإبداع، ومن ثم توفير فرص عمل.
- توفر فئات قادرون على العمل والإنتاج في المجال الحرفي.

#### - والحرف المستحدثة:

- تم عمل تصاميم جديدة ومبتكرة من الخامات الجلدية.
- تم إكساب حرف جديدة للشابات.
- استطاعت الفتيات تطوير فن الخياطة والتفصيل.

#### - أما بالنسبة لتمكين المرأة:

- زيادة الإقبال من الجنسين للاستفادة من المشروع.
- توظيف خريجي الثانوية العامة.
- ساعد الكثير من الشباب لإقامة مشاريعهم الخاصة وخلق فرص عمل لهم وأسرهم.
- ساعد الكثير من الشباب لتحقيق طموحاتهم، وفتح مشاريع خاصة بهم وتطويرها.
- تزويد رواد الأعمال بالمهارات اللازمة لإدارة أعمالها.
- بث الوعي لدى النساء بان هناك يوم عالمي خصص للاحتفال، يسمى اليوم العالمي للمرأة يصادف 18 مارس من كل عام.
- تعريف المجتمع ببنود اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وانضمام والتوقيع عليها من قبل السلطنة.
- فتحت الخريجات محلات وعددهن 766 خريجة في 385 محل، وبعض الخريجات يعملن بالمنزل. وهذا أدى إلى رفع المستوى المعيشي لأسرهن.
- استقطاب فئات مختلفة من النساء للالتحاق بالمشروع.
- انجاز عدد من الدورات في مجال الحاسب الآلي، ساعدت ومكنت بعض المشاركات من الانخراط في سوق العمل.
- ساهم الدراسة في تغيير قانون تحويل الطالبة المتزوجة في الصف الثاني عشر إلى صفوف الدراسات المسائية.
- تسويق منتجات الأسر.
- تعريف المجتمع بالأسر المنتجة، ومدى مساهمة ذلك في تحسين ظروف المعيشة.
- ساهم البرنامج في معرفة الذات، ومعرفة كيفية التواصل والتعامل مع الآخرين.
- تحسين ظروف المرأة الريفية وإدماجها في المجتمع، وإيجاد وسائل عيش تتناسب مع إمكانياتها وطبيعة بيئتها.
- تمكين المرأة الريفية من حيازة الأرض الزراعية، وتحسين ظروفها المعيشية.

- حقق المشروع نتائج جيد من حيث توفير البيض المحلي، وزيادة ثقة المستهلك في الإنتاج المحلي، كما ساهم المشروع في تحسين الوضع الاقتصادي للأسر المستفيدة، و شجع الآخرين في فتح مشاريع مماثلة.

- ساهم المشروع في تنويع مصادر الدخل لدى المرأة الريفية، تحسين الوضع الغذائي للأسرة الريفية.

#### - وفي إطار الاهتمام بالبيئة والصحة:

- تم تعريف النساء بأهمية أشجار القرم، وكيفية المحافظة على غايات أشجار القرم.
- زيادة الوعي لدى المرأة العمانية بأهمية يوم البيئة العماني.
- تعلمت المرأة وشاركت في استزراع أشجار القرم في المحميات الطبيعية.
- تم توعية النساء بأهم القضايا الصحية.
- المشاركة في المعارض والمناسبات لنشر الوعي الصحي.
- المحافظة على أبقاء النحل في البيئة الزراعية المحلية، ووجود كوادر قيادية نسائية في القرى في هذا المجال.

#### - وفي إطار الدراسات والبحوث:

- تم التعرف على ادوار واحتياجات النوع الاجتماعي، وتأثير الفجوة النوعية على السكان والتنمية.
- الاستفادة من منجزات البلدان الأخرى في هذا المجال.
- اكتساب مهارات بحثية جديدة، تمهد للاعتماد على النفس.
- تحليل أوضاع المرأة والطفل.
- تم عمل منتديات مختلفة لتوعية أفراد المجتمع وخاصة المتخصصين بأوضاع المرأة والطفل في السلطنة.
- إعداد خطة العمل في إطار الشراكة بين الحكومة ومنظمة اليونيسيف (2006-2010).
- الخروج بنتائج هامة تتعلق بدراسة فجوة النوع الاجتماعي، وآليات تمكين المرأة- العمانية.
- تم إعداد كتاب " المرأة والرجل في سلطنة عمان".
- دراسة معمقة " فجوة النوع الاجتماعي".
- تم إجراء دراسة معمقة " حول المراضة ووفيات الأمهات".
- بيان تطور وضع المرأة العمانية سنويا.
- تم إصدار كتيبات ودراسات على أساس النوع الاجتماعي.
- تم التعرف على أسباب الختان.
- التعرف على واقع وطبيعة عمل المرأة الريفية، وأنشطتها المختلفة سواء الزراعية أو الحيوانية أو السمكية.

## **24- العقبات التي تواجهه/ واجهت المشروع:**

من واقع نتائج الدراسة الميدانية والشواهد الإمبريقية، تبين أن هناك عدد (15) مشروعا من إجمالي (50) مشروعا لم تواجه عقبات ذات تأثير على سير عمل المشروعات، ومن ثم هناك عدد (35) مشروعا عانت من بعض العقبات المؤثرة على خطة العمل بالمشروع، وهذا ما يتضح من خلال عرض نوع العقبات، وتوصيفها، والإجراءات التي اتخذت للتغلب عليها.

**- نوع العقبات:**

والجدول رقم (26) يوضح نوع العقبات التي واجهت المشروعات التي عانت من بعض العقبات.

**الجدول (26) توزيع عينة المشروعات التي عانت من عقبات بحسب نوع العقبات**

نوع العقبات	عدد المشروعات	%
عدم وجود وثيقة	7	20
عدم وضوح أهداف للمشروع		
تعقيد الإجراءات الإدارية	4	11.4
مشكلات دراسات الجدوى		
مشكلة التمويل	12	34.2
صعوبة الوصول إلى المستهدفين	4	11.4
نقص القدرات الفنية	10	28.5
قصور المتابعة	8	22.8
مشكلة المكان	1	2.8
نقص التجهيزات	4	11.4
مشكلة التنسيق بين الجهات ذات الصلة	7	20
نقص الموارد البشرية	6	17.1
عدم وجود خطة للاستدامة		
عدم تجاوب المستهدفين	3	8.5
عدم وجود مؤشرات للتقييم	2	5.7
إجمالي المشروعات	35	100

(ملاحظة: كل متغير يحسب من إجمالي عدد المشروعات التي عانت من العقبات وعددها (35) مشروعا)

وبقراءة الجدول رقم (26) فضلا عن ما أوضحته الشواهد الميدانية، يمكن حصر أهم العقبات التي تواجه المشروعات الاجتماعية التي عانت من وطأة العديد من الصعوبات فمنها على سبيل المثال: مشكلات تتعلق بالتمويل، ونقص القدرات الفنية، هذا فضلا عن عدم وجود وثيقة للمشروع، وعدم توفر البيانات المطلوبة الخاصة بالمشروع. هذا إلى جانب عقبات إدارية، وأخرى ترتبط بالوصول إلى الموارد، والتنسيق والمتابعة، وهناك عقبات قانونية. هذا فضلا عن عدم وجود موازنات مستقلة للمشروع، وضعف الإمكانيات البشرية اللازمة للمشروع، ونقص القدرات الفنية اللازمة للعمل في المشروع. كما أن هناك عقبات تتعلق بالظروف المناخية في بعض المناطق، وحساسية موضوع بعض المشروعات بالنسبة لثقافة المجتمع العماني.

### - توصيف العقبات:

أما بالنسبة لتوصيف العقبات التي واجهت المشروعات، فنجد على سبيل المثال صعوبة متابعة المشروع، وقلة وعي المستفيدين بأهمية التدريب، وتعقيد الإجراءات الإدارية الرسمية، في أكثر من خمس مشروعات على الأقل. والافتقار إلى مؤشرات لتقييم المشروع. ، ونقص القدرات الفنية للمدربين. هذا إلى جانب مشاكل تمويلية، بمعنى الافتقار لجهات تمويل المشروع. هذا فضلا عن صعوبة الوصول إلى المستهدف الفعلي، وعدم إقبال عدد كافي من المتدربات/المتطوعات، خاصة عندما يطلب منهن المساهمة المادية، عدم توفر المعلومات والدراسات وبيانات الكافية، إلى جانب عدم تجاوب المستهدفين، وعدم استجابة النساء خوفا من نظرة المجتمع.

وفي إطار مشروعات المرأة الريفية، كان من الضروري الأخذ في الاعتبار السياق الاجتماعي الثقافي التي تعيش في إطاره المرأة. وهنا يحتاج الأمر إلى طرق أكثر جذبا للتشجيع والتوعية يتمشى مع السياق التقليدي التي تعيش في كنفه المرأة.

### - الإجراءات التي اتخذت للتغلب عليها:

وفي محاولة لرصد جملة الإجراءات التي تم اتخاذها للتغلب على العقبات التي تواجه المشروعات، فمنها توضيح القوانين والأنظمة المتعلقة بعملية التدريب والتأهيل والتعلم. ومخاطبة بعض الجهات في العديد من القطاعات الأهلية والخاصة للمشاركة والتمويل. واستغلال طاقات المجتمع المتاحة، وخاصة استخدام الخامات المتوفرة البيئية. النظر في ضرورة إجراء دراسات والمسوحات المختلفة لتيسير عملية الاستهداف في المشروعات الخاصة بالمرأة الريفية.

### - 25- كيف أثرت العقبات على استمرارية المشروع:

وفي سياق التغلب على العقبات ذات تأثير على استمرارية العمل في المشروع. فهناك مشروعات استطاعت بالفعل التغلب على العقبات إلى حد ما، ويسير المشروع بشكل طيب. وهناك مشروعات تسير في أداء عملها ولكن بشكل بطئ، وخاصة في عملية تنفيذ خططها. كما أن هناك مشروعات قامت بتقليص أعداد المستهدفين من المشروع. كما واجهت بعض المشروعات عدم رغبة المستفيدين في الاستمرار نتيجة عدم توفر الحافز المادي لمشاركتها في المشروع، ومن ثم عدم الإقبال على الدراسة في مراكز التدريب.

ونظرا لتأخر التمويل، قد يتعرض المشروع للتوقف لفترة مؤقتة. أما انخفاض ميزانية المشروع، يسهم في عدم الوصول إلى المدربات المؤهلات، وعدم توفير المعدات اللازمة للمشروع. هذا إلى جانب نقص في وسائل الاتصال والمواصلات. وعلى جانب آخر، ساعدت العقبات التي واجهت المشروعات في التعرف على نقاط الضعف والثغرات في بعض المشروعات.

## رابعاً: التقييم والمتابعة

### 26- تقييم المشروع:

وفي سياق عملية تقييم المشروعات الاجتماعية، يوضح الجدول رقم (27) أن هناك عدد (35) مشروعاً بنسبة (70%) قد تم تقييمها من إجمالي عدد المشروعات (50).

#### الجدول (27) توزيع العينة بحسب تقييم المشروع

هل تم تقييم المشروع	عدد المشروعات	%
نعم	35	70
لا	15	30
الجملة	50	100

### 27- المشروعات التي تم تقييمها:

#### أ- مراحل التقييم:

يوضح الجدول رقم (28) توزيع المشروعات الاجتماعية وفقاً لمراحل التقييم.

#### الجدول (28) توزيع العينة بحسب مراحل التقييم

مراحل التقييم	عدد المشروعات	%
مستمر	23	65.7
مرحلي	7	20
نهائي	5	14.3
الجملة	35	100

يشير الجدول (28) أن حوالي ثلثي العينة من المشروعات الاجتماعية بعدد (23) مشروعاً بنسبة (65.7%) تستمر عملية التقييم طوال العمل بالمشروع. أما بقية المشروعات فهناك تقييم مرحلي لعدد (7) مشروعاً، وتقييم نهائي فقط لعدد (5) مشروعاً.

#### ب- جهة التقييم:

أما بالنسبة لتحديد جهة التقييم بالنسبة للمشروعات التي تم تقييمها، فإن الجدول رقم (29) يوضح أن عملية التقييم تبدو بوضوح في جميع المشروعات من خلال التقييم الذاتي سواء من قبل الإداريين أو المستفيدين أو العاملين أو منهم جميعاً. كما أن هناك عدد (20) مشروعاً من إجمالي عدد المشروعات التي تم تقييمها تجمع بين التقييم الذاتي والتقييم الخارجي سواء من قبل جهات إشرافية، أو جهات تمويلية، أو جهات أخرى.



### الجدول (29) توزيع العينة بحسب جهة التقييم

جهة التقييم	عدد المشروعات	%
ذاتي:	35	100
الإداريين	22	
المستفيدين	9	
العاملين	4	
خارجي:	20	57
جهات إشرافية	13	
جهات تمويلية	7	
أخرى	-	
الجملة	35	100

يحسب كل متغير من إجمالي عدد المشروعات التي تم تقييمها (35) مشروعا.

كما أوضحت الدراسة الميدانية شكل آخر من التقييم يجمع بين كافة الجهات السابق ذكرها، فضلا عن طبيعة المشروعات في إطار البحوث والدراسات يتم تقييمها من خلال مراجعتها أو تحكيمها من قبل متخصصين.

### ج- منهجية التقييم:

وفي إطار المنهجية التي تم إتباعها في عملية تقييم المشروعات الاجتماعية، يلاحظ أن هناك تنوع في أطر عملية التقييم يوضحها الجدول رقم (30).

### الجدول (30) توزيع العينة بحسب المنهجية المتبعة في تقييم المشروع

منهجية التقييم	عدد المشروعات	%
تقييم الأنشطة	17	48.5
تقييم الأهداف "المخرجات"	21	60
تقييم الأداء	19	54.3
الجملة	35	100

يحسب كل متغير من إجمالي عدد المشروعات التي تم تقييمها (35) مشروعا.

من الملاحظ تعدد أطر عملية التقييم على مستوى بعض المشروعات، بحيث تجمع بين تقييم الأنشطة، وتقييم الأهداف "المخرجات"، وتقييم الأداء. مع تزايد نوعا في إطار تقييم الأهداف "المخرجات".

### 28- أدوات التقييم:

أما بالنسبة لأدوات التقييم بالنسبة للمشروعات التي تم تقييمها، فإن الجدول رقم (31) يوضح ذلك.

### الجدول (31) توزيع العينة بحسب أدوات عملية تقييم المشروع

أدوات التقييم	عدد المشروعات	%
الاستبيان	11	31.4
مؤشرات	8	22.8
مقابلات مفتوحة	17	48.5
الملاحظة	20	57.1
رجوع للملفات	9	25.7
الجملة	35	100

بحسب كل متغير من إجمالي عدد المشروعات التي تم تقييمها (35) مشروعا.

بقراءة الجدول (31) يتضح أن بعض مفردات العينة من المشروعات التي تم تقييمها استخدمت أكثر من أداة، مع ملاحظة تزايد استخدام بعض الأدوات خاصة الملاحظة، والمقابلات المفتوحة، والاستبيان، والرجوع للملفات، وأخيرا اللجوء للمؤشرات.

#### 29- مدى استفادة المشروع من عملية التقييم:

وفي محاولة لرصد مدى استفادة المشروع من عملية التقييم، تشير البيانات إلى أوجه عديدة للاستفادة منها: التعرف على أسباب انسحاب المتدربين من المشروع، والتعرف على البرامج التي يقبلها الشباب، وطرق الارتقاء بمستوى المهارات حسب متطلبات السوق، وتحديد آليات استمرار المشروع وتزايد الفئات المستهدفة.

وعلى جانب آخر، ساعد التقييم في تطوير المشروع، وكيفية مواجهة بعض السلبيات قبل حدوثها، الاتجاه لتطوير المنتج بإتباع نظم جديدة للبحث عن التصميم الجيد والمناسب للسوق. ووضع مؤشرات لتقييم الأداء تيسر العمل في المشروع. وأيضا التعرف على أسباب عدم التزام المستفيدين سواء في التدريب أو في مرحلة التأهيل. كما إتاحة الفرص للمنافسة بين المتدربين، بهدف تنمية المهارات والإبداع. وأيضا التعرف على الدروس المستفادة من تجارب خارجية في إطار المشروع.

فضلا عن ذلك، هناك مجالات أخرى للاستفادة منها الحرص على استمرارية المشروع، من خلال إعداد الخطط تمتلك مقومات النجاح خلال عملية التنفيذ، ومعرفة مدى تقبل المجتمع لطبيعة مشروع والمنتج أيضا. وعلى جانب آخر، كانت الاستفادة في إمكان إعادة البرامج الناجحة في مناطق أخرى، لاتساع الفئات المستهدفة. والتعرف على العقبات التي تواجه الخريجات، ومحاولة التقليل منها لاستمرارية مخرجات المشروع. وفي محاولة الإبقاء على استمرارية المتطوعات المتقاعدات للعمل في المشروع، وخاصة في برامج التوعية. كما تم إعادة هيكلة تنظيم بعض الجمعيات، من خلال وضع خطة سنوية للأنشطة المجتمعية الاجتماعية والصحية، في إطار منهج تدريبي يقوم على أسس علمية. كما تم اتخاذ قرار بضرورة إصدار نسخه معربه من التقرير الأخير لأوضاع المرأة والطفل لتحقيق الاستفادة القصوى منه في مجال التخطيط لشؤون المرأة والطفل. وطرح موضوعات جديدة تخدم مجالات التوعية المتعلقة بالمرأة، وتضييق الفجوة بين الجنسين. كما ساهم التقييم في إنجاح برامج الناشطين، وشجع على المزيد من الخطط لورش العمل والندوات والمحاضرات. هذا فضلا عن تنمية مهارات تتعلق بإدارة المشروعات.

## خامساً: الرؤية المستقبلية

### 30- مقترحات تحسين المشروع:

#### 1- التخطيط للمشروع:

من أهم المقترحات بصدد عملية التخطيط للمشروع، هي: التخطيط لمزيد من الدورات، وأخذ تعهد من المشاركين حول استمرارية التدريب بعد الانتهاء من المشروع، وتنفيذ المشروع في جميع مناطق السلطنة، وتغذية السوق في الولايات التي تم تعميم بعض المهن فيها بدورات تدريبية قصيرة ومستمرة للمستفيدين، والتدريب حسب الخطة.

هذا إلى جانب، عقد دورات تدريبية مستمرة أثناء تنفيذ المشروع من قبل متخصصين، وإعداد خطط سنوية، والتخطيط لمزيد من الدورات التدريبية، وعند التخطيط للمشروع يجب بداية دراسة بنية المشروع، والتخطيط لاتساع النطاق الجغرافي للمشروعات. التخطيط لعقد دورات جديدة تساعد على مزيد من مشاركة المرأة، كما تم العمل على وضع إستراتيجية لمجموعات الدعم في المجال الصحي، وإعداد خطة تنمية مستدامة لتغطية كافة الجوانب التي تتعلق بتمكين المرأة العمانية.

#### 2- تنفيذ المشروع:

أما بالنسبة للمقترحات بشأن عملية تنفيذ المشروعات، فجاءت كالآتي: تنفيذ المشروع على مراحل، اختيار كوادرات ناجحة وبرامج هادفة ومتنوعة. هذا إلى جانب، التوسع في المشروع، واستمرار المشروع، وتجديد المادة العلمية المطروحة، وتغطية فئات أخرى من المتدربات. واستمرارية التدريب، وبناء قدرات في مجال النوع الاجتماعي، ومؤشرات تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي، أهمية التكاتف بين الوزارات المعنية لحل هذه المشكلة ورفع الوعي بين المجتمع العماني عن الختان.

#### 3- تقييم المشروع:

وفي محاولة لرصد أهم المقترحات بشأن تقييم المشروع، ضرورة أن تكون هناك طريقة لتقييم المشروع، وتقييم المشروع على مراحل ثلاث في بداية المشروع وخلال عملية سير المشروع وفي نهايته. كما من الضروري تقييم المشروع بشكل مرحلي بوضع استبيانات لمعرفة مدى النجاح الذي تحقق.

وهناك اقتراح بأهمية التقييم كل خمس سنوات للحفاظ على استقرار المشروع. ومن الأهمية أن يقيم المشروع من خلال إعداد استبانة دقيقة، بحيث توضح النتائج مدى النجاح الذي تحقق في المشروع. هذا إلى جانب، ضرورة الاهتمام بروى المشاركين في المشروع.

#### 4- تمويل المشروع:

أما بالنسبة للمقترحات الخاصة بتمويل المشروعات، فقد جاءت كالآتي: مخاطبة المسؤولين ورصد ميزانية، والتوسع في المشروع، والتخطيط التسويقي، وضرورة أن تتولى القطاع الحكومي من قبل الوزارات تمويل المشروعات ثم القطاع الخاص، وتخصيص ميزانية محددة مستقلة للمشروع. كما أن هناك اقتراح بضرورة أن تكون جهات بعينها داعمة للمشروع، كما تحتاج المشروعات لجهات ممولة تتحمل مسؤولياتها تجاه المشروع، هذا مع ضرورة تزايد الميزانية المخصصة

للمشروع. وهناك اقتراحات بضرورة الاهتمام بالمخصصات المادية في إطار تمويل البحوث والدراسات، والاعتماد على متخصصين، والعمل على توفير قاعدة بيانات خاصة بالمرأة الريفية.

### 5- مشاركة المرأة في المشروع:

وفي إطار المقترحات حول مشاركة المرأة في المشروع، فقد جاءت كالاتي: تحسين إمكانيات المشروعات المادية والبشرية، وتوسيع دائرة التدريب، وإدخال مهارات جديدة أكثر جذباً للنساء، وتكثيف جهود مشاركة المرأة من حيث الكم والكيف، ورفع مستوى الوعي المرأة بمدى أهمية مشاركة المرأة في خدمة مجتمعها.

### 31- أهم المجالات الاجتماعية التي يقترح أن يقام فيها مشروعات للنهوض بالمرأة في المجال

#### الاجتماعي:

في هذا الإطار، يمكن تصنيف المقترحات بشأن الموضوعات التي تسهم في النهوض بالمرأة العمانية في المجال الاجتماعي، وفقاً لمجال المشروع فيما يأتي:

في إطار التدريب والتأهيل والتعلم جاءت المقترحات بالموضوعات التي يجب أن تحظى باهتمام

#### هي:

- إكساب المرأة مهارات الإدارة الذاتية في الأعمال المهنية المختلفة.
- تربية الأبناء وميزانية المنزل.
- تدريب في مجال إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير مهارات القيادة الذاتية والإدارية.
- دعم مزيد من مشروعات الخياطة والتفصيل، والديكور، وصالونات التجميل والعناية بالبشرة، ودور الحضانة، والأعمال الحرفية.
- تأهيل وتدريب النساء والفتيات والأطفال من ذوي الإعاقة.
- تطوير المجالات التكنولوجية، والمجالات الإدارية.
- تدريب النساء وبناء قدرات في مجال العمل العام على اختلافه في المجالس النيابية خاصة مجلس الشورى ومجلس الدولة، وفي المناصب القيادية.
- تدريب النساء والفتيات على طرق الحماية من الأضرار.

وفي إطار الحرف التقليدية جاءت المقترحات بالموضوعات الآتية:

- انخراط النساء في صناعات وحرف متنوعة ترتبط بالسياق البيئي المحيط بها، وتتناسب مع إبداعات المرأة وتطوير مواهبها، تسهم هذه المشاريع في الحفاظ على الموروث الثقافي المادي واللامادي.

أما الحرف المستحدثة فقد جاءت المقترحات بالموضوعات الآتية:

- إقامة منتديات طوال العام، لبيان أهمية لتوعية وتعلم الفتيات الحرف البسيطة.
- إقامة دورات تدريبية وتعليمية في هذا المجال.
- دعم مشروعات تستهدف اكتشاف مواهب الشباب وتطوير إبداعاتهن.

أما بالنسبة للموضوعات المقترحة في إطار تمكين المرأة، فقد جاءت كالاتي:

- توعية الفتيات بأهمية التدريب وفتح مجالات جديدة للعاطلين عن العمل من الجنسين.

- توعية المرأة بحقوقها الشرعية وقانونية.
- إعداد دورات تدريبية حول إدارة وقت المرأة، والتوعية والتثقيف في كيفية تنظيم وقت المرأة كعاملة وربة منزل.
- طرح آليات جديدة لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل والسيادو، وتفعيل آليات المجتمع في هذا الشأن.
- مزيد من برامج التكافل الاجتماعي والعمل التطوعي.
- إنشاء برامج وآليات تدعم أهمية دمج النوع الاجتماعي في السياسات الوطنية.
- إنشاء برامج تهتم بحماية الطفلة.
- رعاية المرأة المسنة والأيتام.

#### وفي إطار المشروعات الصحية والبيئية جاءت المقترحات بالموضوعات الآتية:

- تزايد حجم مشاركة المرأة في حملات تنظيف الشواطئ وفي استزراع أشجار الفرم، وفي المحاضرات والندوات التي تقوم بها الجهات الحكومية.
- إدخال تقنيات حديثة في عملية تنمية الدواجن وزيادة إنتاج البيض والثروة الداجنة.

#### أما بالنسبة للمشروعات الاجتماعية في إطار الدراسات والبحوث، فقد جاءت المقترحات بالموضوعات الآتية:

- إعداد مزيد من المحاضرات والندوات وورش العمل التي تعقد وتعني في مجالات النهوض بالمرأة.
- دراسة الظواهر الاجتماعية المنتشرة في المجتمع العماني.
- العمل على تنفيذ الدراسات البحثية المعنية بالجوانب النفسية والاجتماعية للمرأة عموماً والمرأة الريفية بوجه خاص.

#### - ملاحظات أخرى:

- أما بالنسبة لأهم الملاحظات التي وردت من خلال الدراسة الميدانية فهي:
- 1- أستطاع المشروع تزويد السوق المحلي بكوادر وطنية وإحلالها محل العمالة الوافدة.
- 2- ساهمت المرأة مساهمة فاعلة في هذا المشروع.
- 3- رفعت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل.
- 4- ما يواجهه المشروع من عقبات جاء نتيجة محاولات اتساع النطاق الجغرافي للمشروعات.
- 5- وهناك مشكلة عدم تقبل المجتمع للمواطنات كخياطات.
- 6- وهناك مشكلات مادية تواجه الخريجات في التمويل وبداية المشروع.
- 7- هناك عقبات مصدرها السياق الاجتماعي التي تعيش في إطار الفتاة والنساء.
- 8- أغلب الرجال المساهمين في المشروع هم ممثلون لعدد من الوزارات، والشؤون القانونية والعدل والإعلام والأوقاف والشؤون الدينية، والاقتصاد الوطني.
- 9- متابعة تقييم المشاريع بشكل جماعي سوف يكون له أثر في تفعيل دور النساء الريفيات في العمل الجماعي، عن طريق تشجيع تشكيل فريق الإرشاد الجماعي داخل كل قرية وتبادل الأفكار عن المشروع ونجاحه، سعياً لوجود كوادر مدرّبه.
- 10- زيادة الدعم الحكومي لمراكز الوفاء الاجتماعية التطوعية.
- 11- وضع خطة لمخرجات مراكز الوفاء الاجتماعية التطوعية في مجال التأهيل المهني.
- 12- من أهم المشكلات التي تواجه المشروعات تتمثل في عدم استمرارية التمويل.

## خلاصة النتائج:

ومما سبق يتضح، أن المشروعات الاجتماعية الموجهة للمرأة العمانية متنوعة من حيث مسمى المشروع فمنها في إطار التدريب والتأهيل والتعلم، وفي إطار توليد الدخل في حرف تقليدية ومستحدثة، وهناك مشروعات تستهدف تمكين المرأة في كافة المجالات، ومشروعات تعنى بشؤون البيئة والصحة، وأخرى في إطار الدراسات والبحوث حول أوضاع المرأة العمانية. كما أوضحت الدراسة أن حوالي ثلثي المشروعات الاجتماعية الموجهة للمرأة العمانية بدأت مع الألفية الجديدة. وأن حوالي ثلث المشروعات تقريباً غير مرتبطة بمدى زمني محدد، بل مستمرة مثل برامج تعليم الكبار أو البرامج التي تستهدف التدريب والتأهيل والتعلم وغيرها. وهناك على الجانب الآخر مشروعات محددة بمدى زمني، وخاصة المرتبطة بالخطط الإستراتيجية التنموية، والتي تنتهي في (2015 و2020) في إطار النهوض بالمرأة في كافة المجالات. أما المشروعات التي انتهت عام 2009 فهي نتاج عمل عشرة سنوات سابقة. وهذه المشروعات منها ما هو مستقل بذاته، وما هو مرتبط بمشروعات أخرى خاصة في مجال تمكين المرأة والتدريب والتأهيل والتعلم والحرف التقليدية.

وفي إطار محور تنفيذ المشروعات الاجتماعية يمكن استخلاص ما يأتي:  
تستأثر وزارة التنمية الاجتماعية بنصيب وافر من المشروعات الاجتماعية للمرأة، وهذا نتيجة طبيعية في إطار دولة تتحدد سياساتها الاجتماعية بأنها دولة رعاية، وهذا لمواجهة تدني دور المجتمع المدني لحدائته إلى حد ما في السلطنة. وبذلك نجد القطاع الحكومي يستأثر بأكثر من نصف من المشروعات الاجتماعية، ويأتي في المرتبة الثانية القطاع الخاص.

كما أن أغلب المشروعات الاجتماعية للمرأة تتمتع بميزانية مستقلة، وهذا بطبيعة الحال مؤشر هام على استقلالية المشروع وامتلاكه مقومات الاستمرار. كما يتصدر القطاع الحكومي قائمة الجهات الممولة للمشروعات الاجتماعية للمرأة، هذا فضلاً عن دخوله كطرف مشارك في التمويل بعض المشروعات الأخرى. كما برز دور المنظمات الدولية الرسمية العاملة من خلال مكاتبها في السلطنة بدور هام في تمويل بعض المشروعات الاجتماعية.

أما عن مدى توافر التجهيزات المادية اللازمة للمشروع، فمن واقع البيانات والشواهد الميدانية لمواقع المشروعات الاجتماعية، تم رصد عدد (5) مشروعاً فقط لم تتوفر لديهم التجهيزات اللازمة. بينما يلاحظ أن أغلب المشروعات لديها تجهيزات مناسبة للمشروعات.

أما بالنسبة للعمالة في المشروعات، فإن حوالي ثلثي المشروعات تقتصر على العمالة النسائية في الفئة (1- 25) عاملة، وهناك عدد (13) مشروعاً يعمل فيها الجنسين معا في نفس فئة. كما أن عدد (35) مشروعاً كان المدير المسؤول امرأة، وهذا نظراً لطبيعة المشروعات التي تستهدف النساء في المقام الأول. ومن ثم كان هناك (15) مشروعاً كان المدير المسؤول رجلاً. وأغلب المشروعات يعمل في إدارتها نساء فقط بعدد (43) مشروعاً. كما أن هناك سبعة مشروعات تجمع بين الرجال والنساء للعمل في إدارة المشروع.

أما بالنسبة لأهداف المشروعات الاجتماعية فقد تم تصنيفها بحسب مجال المشروع، فهناك مشروعات تهدف إلى التدريب والتأهيل والتعلم والتوعية، ومشروعات تهدف إلى دعم الحرف التقليدية على اختلافها، ومشروعات تستهدف تنمية الحرف مستحدثة، ومشروعات تهتم بتمكين المرأة في كافة المجالات. وفي مشروعات تهدف إلى تحسين الظروف البيئية والصحية، هذا فضلاً عن أهداف ترتبط بالدراسات والبحوث.

أما بالنسبة لطبيعة المشروع، فقد تبين من الدراسة الميدانية أن هناك (19) مشروعاً يجمع بين تنمية المهارات والتدريب/التكوين، و(21) مشروعاً يجمع بين التدريب/التكوين والتوعية، و(19)

مشروعاً يجمع بين الأنشطة الثلاث السابق ذكرها. وبوجه عام تتصدر أنشطة التوعية قائمة الأنشطة في المرتبة الأولى. وتأتي في المرتبة الثانية أنشطة التدريب/التكوين وتنمية المهارات مثل التدريب على مهارات العمل الخاص قبل تنفيذه. أما في المرتبة الثالثة أنشطة التأهيل وإعادة التأهيل وإعداد الكوادر مثل إلحاق الكادر التدريبي بالمشاغل والدورات التدريبية. وفي المرتبة الرابعة أنشطة تعنى بتوفير مؤسسات رعاية اجتماعية وتحسين ظروف العيش، أغلبها تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، وفي النهاية أنشطة تتعلق بتقديم مساعدات مادية أو عينية فضلاً عن برامج الحماية.

أما بالنسبة للفئات المستهدفة، فنجد أن هناك عمليات استهداف للنساء على اختلاف الحالة الاجتماعية. هذا مع ملاحظة تزايد فئات العزيبات بين فئات الحالة الاجتماعية، خاصة في مجالات التدريب والتأهيل وإعداد كوادر مهنية بشكل خاص بين خريجات الثانوية العامة ولم يحصلن على عمل. كما أن هناك استهداف لجميع الفئات تبعاً للحالة الوظيفية، هذا مع تصدر فئة ربات البيوت في (33) مشروعاً، وهذا في إطار النهوض بالمرأة خارج نطاق سوق العمل وتمكينها بطرق مختلفة اجتماعياً وثقافياً ومهنياً، بهدف تحسن ظروف العيش لهن. كما يلاحظ أيضاً استهداف العاملات في (23) مشروعاً، وخاصة في برامج التوعية بحقوقها الشرعية والقانونية، فضلاً عن برامج أخرى معرفية وثقافية في إطار تعزيز قدرات المرأة العمالية.

وقد تبين أن هناك استهداف للرجال إلى جانب النساء من قبل المشروعات الاجتماعية في (20) مشروعاً، خاصة فئات الشباب والعاطلين عن العمل. وهذه الفئات مستهدفة من قبل برامج متنوعة إلى جانب مشروعات الاجتماعية الموجهة للمرأة العمالية، سواء في نطاق التدريب أو التأهيل تمهيداً لانخراطهم في سوق العمل.

أما بالنسبة لأعداد المستفيدين الفعليين، ففي (22) مشروعاً يصل عدد المستفيدين من 500 فأكثر، وقد وصل في أحدي المشروعات إلى 1200 مستفيد، أما المستفيدين في الفئة (من أقل من 50) إلى (أقل من 500) في (19) مشروعاً. وهناك أعداد غير محددة في (11) مشروعاً. وتتوزع فئات المستفيدين الفعليين بين الفئات العددية من (أقل من 50) إلى (أقل من 500) وصل فيها عدد المشروعات (19) مشروعاً، والفئة (غير محدد العدد) (12) مشروعاً. كما يصل عدد المستفيدين الفعليين في الفئة (من 500 فأكثر) في (8) مشروعاً فقط.

وفي إطار محور الإنجازات والمشكلات يمكن استخلاص ما يأتي:  
بالنسبة للأهداف التي تحققت في المشروعات، فهناك عدد (35) مشروعاً بنسبة حقق أهدافه، بينما هناك عدد (15) مشروعاً لم يحقق أهدافه، وهذا يرجع إلى العديد من المعوقات سواء الإدارية أو الفنية أو على مستوى الإمكانيات المادية والبشرية.

وهناك إنجازات متعددة سواء في إطار التدريب والتأهيل والتعلم مثلاً تم تأهيل وتدريب أكثر من 3000 مستفيدة. وفي الحرف التقليدية، والحرف المستحدثة، وأما بالنسبة لتمكين المرأة، وفي إطار الاهتمام بالبيئة والصحة، وفي إطار الدراسات والبحوث.

وفيما يتعلق بالعقبات التي واجهت المشروعات، فمن واقع الشواهد الإمبريقية ونتائج الدراسة الميدانية، تبين أن هناك عدد (15) مشروعاً من إجمالي (50) مشروعاً لم تواجه عقبات ذات تأثير على سير عمل المشروعات. ومن ثم هناك عدد (35) مشروعاً عانت من بعض العقبات مؤثرة على خطة العمل بالمشروع. ومنها صعوبة متابعة المشروع، وقلة الوعي مع المستفيدين من التدريب، وتعقيد الإجراءات الإدارية الرسمية، والافتقار إلى مؤشرات لتقييم المشروع، ونقص القدرات الفنية للمدربين، هذا إلى جانب مشاكل تمويلية، بمعنى الافتقار لجهات تمويل المشروع. فضلاً عن ضرورة الأخذ في الاعتبار السياق الاجتماعي الثقافي التي تعيش في إطاره المرأة.

وفي محاولة لرصد الإجراءات التي تم اتخاذها للتغلب على العقبات التي تواجه المشروعات، نشر التوعية فيما يتعلق بالقوانين والأنظمة المتعلقة بعملية التدريب والتأهيل والتعلم. ومخاطبة بعض الجهات في العديد من القطاعات الأهلية والخاصة للمشاركة والتمويل. واستغلال طاقات المجتمع المتاحة، وخاصة استخدام الخامات المتوفرة البيئة، وضرورة إجراء دراسات لتسيير عملية الاستهداف في المشروعات الخاصة بالمرأة الريفية.

وفي سياق التغلب على العقبات ذات تأثير على استمرارية العمل في المشروع. فهناك مشروعات استطاعت بالفعل التغلب على العقبات إلى حد ما، ويسير المشروع بشكل طيب. وهناك مشروعات تسيير في أداء عملها ولكن بشكل بطئ، وخاصة في عملية تنفيذ خططها. كما أن هناك مشروعات قامت بتقليص أعداد المستهدفين من المشروع.

وفي سياق محور تقييم المشروعات الاجتماعية، نجد أن هناك عدد (35) مشروعا قد تم تقييمها من إجمالي عدد المشروعات (50). وأن ثلثي المشروعات تستمر عملية التقييم طوال العمل بالمشروع. أما بقية المشروعات فهناك تقييم مرحلي أو تقييم نهائي. كما أن عملية التقييم تبدو بوضوح في جميع المشروعات من خلال التقييم الذاتي سواء من قبل الإداريين أو المستفيدين أو العاملين أو منهم جميعا. كما أن هناك عدد (20) مشروعا من إجمالي عدد المشروعات التي تم تقييمها، تجمع بين التقييم الذاتي والتقييم الخارجي سواء من قبل جهات إشرافية، أو جهات تمويلية، أو جهات أخرى.

ومن الملاحظ تعدد أطر عملية التقييم على مستوى بعض المشروعات، بحيث تجمع بين تقييم الأنشطة، وتقييم الأهداف "المخرجات"، وتقييم الأداء. مع تزايد نوعا في إطار تقييم الأهداف "المخرجات". كما يتضح أن بعض مفردات العينة من المشروعات التي تم تقييمها استخدمت أكثر من أداة، مع ملاحظة تزايد استخدام بعض الأدوات خاصة الملاحظة، والمقابلات المفتوحة، والاستبيان، والرجوع للملفات، وأخيرا اللجوء للمؤشرات.

وفي محاولة لرصد مدى استفادة المشروع من عملية التقييم، تشير البيانات إلى أوجه عديدة للاستفادة منها: التعرف على أسباب انسحاب المتدربين من المشروع، والتعرف على البرامج التي يقبلها الشباب، و طرق الارتقاء بمستوى المهارات حسب متطلبات السوق، وتحديد آليات استمرار المشروع وتزايد الفئات المستهدفة.

أما بالنسبة للرؤية المستقبلية فهناك مقترحات عديدة سواء على مستوى التخطيط للمشروع، أو عملية تنفيذ المشروعات، أو تمويل المشروعات. وقد اقترحت الدراسة العديد من الموضوعات والملاحظات للنهوض بالمرأة العمانية في المجال الاجتماعي، تم عرضها وفقا لتصنيف المشروعات بحسب المجال.



## أهم المراجع:

- النبلاوي، عايدة فؤاد، 2009، النسق الديموجرافي. في عبد الرحمن صوفي (محرر)، المجتمع العماني المعاصر، الطبعة الأولى، جامعة السلطان قابوس.
- نعمة، أديب، 2002، الإطار المفهومي والمنهجية، الورشة الأولى، سلسلة ندوات تقرير التنمية العربية الإنسانية: تحليل من منظور بنائي، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

## التقارير الوطنية والإقليمية والدولية:

- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2005، نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2009، التقرير العربي الموحد حول تنفيذ منهاج بيجين، التقرير الإقليمي الثالث، بيروت، لبنان.
- اللجنة الوطنية للسكان، 2007، المرأة والرجل في سلطنة عمان: صورة إحصائية، المكتب الفني، وزارة الاقتصاد الوطني.
- اللجنة الوطنية للسكان، 2008، وضع المرأة العمانية، وزارة الاقتصاد الوطني.
- اللجنة الوطنية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التقرير الوطني، 2009، وزارة التنمية الاجتماعية، سلطنة عمان.
- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، القطاع الاجتماعي، 2009 إدارة المرأة: ورقة عمل، ورشة عمل "تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية، 6-8 يوليو دمشق.
- وزارة الاقتصاد الوطني، 2005، النتائج النهائية للتعدادي 2003/1993، سلطنة عمان.
- وزارة الاقتصاد الوطني، 2003، تقرير التنمية البشرية: عمان 2003، سلطنة عمان.
- وزارة الاقتصاد الوطني، 2008، الكتاب الإحصائي السنوي، سلطنة عمان.
- وزارة الاقتصاد الوطني، 2009، الكتاب الإحصائي السنوي، سلطنة عمان.
- وزارة التربية والتعليم، 2007، الكتاب السنوي، سلطنة عمان.
- وزارة التنمية الاجتماعية، 2006، الكتاب السنوي، سلطنة عمان.
- وزارة التنمية الاجتماعية، 2009، تقييم تجربة مشاركة المرأة العمانية في مجلس الشورى، ندوة المرأة العمانية، سلطنة عمان.
- وزارة التنمية الاجتماعية، 2009، المرأة والعمل التطوعي، ندوة المرأة العمانية، سلطنة عمان.
- وزارة التنمية الاجتماعية، 2009، المرأة في ريادة الأعمال، ندوة المرأة العمانية، سلطنة عمان.
- وزارة التنمية الاجتماعية، 2009، المرأة والتشريع وتحديات التطبيق، ندوة المرأة العمانية، سلطنة عمان.
- وزارة الصحة، 2005، التقرير الصحي السنوي، سلطنة عمان.
- وزارة القوى العاملة، 2008، الكتاب السنوي، سلطنة عمان.

- Charmes, Jacques & Wieringa, 2003, Measuring Women's Empowerment: an assessment of the Gender-related Development Index and the Gender Empowerment Measure Development, Vol. 4, No. 3, November 2003, PP 420-424.

